

الدفع المسبق في قطاعي المياه والكهرباء

دراسة مشتركة لشبكة المنظمات الأهلية ومركز بيسان للبحوث والإنماء

اعداد
آيات حمدان
عباد خالد

رام الله - فلسطين، أيار 2012



دراسة حول نظام عدادات الدفع المسبق في قطاعي المياه والكهرباء

مركز بيسان للبحوث والانماء
رام الله - فلسطين
عمارة النهضة، الماصيون، ص.ب. 725، رام الله
هاتف: 022087839 فاكس: 022987835
البريد الالكتروني: bisanrd@palnet.com
الصفحة الالكترونية: www.bisan.org

شبكة المنظمات الاهلية الفلسطينية
رام الله - فلسطين
عمارة صابات، ط 1، الماصيون، ص.ب. 2232، رام الله
هاتف: 022975320 فاكس: 022950704
البريد الالكتروني: pngonet@pngo.net
الصفحة الالكترونية: www.pngo.net

جميع الحقوق محفوظة ©

شبكة المنظمات الاهلية ، مركز بيسان للبحوث والانماء

2012

©Copyright

The Palestinian Non-Governmental Organizations Netowrk (PNGO)

Bisan Center for Research and Development

2012

رام الله - فلسطين، أيار 2012

تم اعداد هذه الدراسة بتمويل من الوكالة السويدية للتنمية الدولية "سيدا" بالشراكة مع الدياكونية



diakonia

PEOPLE CHANGING THE WORLD



Sida

ما يرد في هذا الكتاب من آراء وأفكار يعبر عن وجهة نظر الباحثين والمركز

ولا يعكس بالضرورة موقف الداعمين

الدفع المسبق في قطاعي المياه والكهرباء

اعداد
آيات حمدان
عباد خالد

رام الله - فلسطين، أيار 2012



قائمة المحتويات

3	ملخص تنفيذي
8	تقديم
12	الفصل الاول
12	• الرخصة كنهج
19	• اشكال الاحتجاج والمقاومة
21	الفصل الثاني
21	• نظام الدفع المسبق وأثره على الاسر الفقيرة
23	• الكهرباء والماء حاجات مسبقة الدفع
28	• خصخصة المياه والكهرباء
31	• الدفع المسبق ضمان أموال الشركات أولا
34	• جباة لصالح الاحتلال الارخص
36	• تهديد الأمن الإنساني
38	• سياسات الاحتجاج
40	• المخيمات كهدف للنظام الجديد
43	الفصل الثالث
43	• الخاتمة
44	• التوصيات
46	• قائمة المراجع

ملخص تنفيذي

تأتي هذه الدراسة حول تحويل العمل في قطاعي المياه والكهرباء الى انظمة مسبقة الدفع للكشف عن أثر تطبيق هذا النظام على العائلات الفلسطينية الفقيرة، وذلك ضمن الجهد النقدي المتناول لسياسات السلطة الفلسطينية الاقتصادية والاجتماعية في السنوات الأخيرة، والذي يتمثل في جملة من السياسات النيوليبرالية ذات التكلفة الاجتماعية العالية.

وبعد البحث الميداني المعتمد على مقابلات معمّقة مع المستفيدين/ات بواقع ثلاث وثلاثين مقابلة في اثني عشر تجمعاً في الضفة الغربية شملت المدينة والمخيم والقرية، وقفت الدراسة بالتحليل المعتمد على المقابلات على أثر هذا النظام على حياة المستفيدين/ات وأوضاعهم الاقتصادية والإنسانية والنفسية، ووعيهم بحقوقهم الأساسية ومسار الخصخصة في القطاعات الحيوية وموقعهم ضمن المسار التنموي المعتمد لدى حكومات السلطة الفلسطينية في السنوات الأخيرة، والتغير الذي طال التعامل مع المخيمات برمزيتها الوطنية إثر جعلها هدفاً للتنظيم والضبب من خلال نظام الدفع المسبق.

ومن خلال البحث في خطط التنمية المقررة من قبل السلطة الفلسطينية وقرارات مجالس الوزراء والقوانين المقررة، والبحث الميداني في واقع تطبيق نظام الدفع المسبق في قطاعي المياه والكهرباء؛ تبين أن السلطة تتعامل مع الفقراء المهمشين على اعتبار أنهم عقبة تعيق تطور شركات القطاع الخاص في قطاعي المياه والكهرباء نتيجة لتراكم الديون المستحقة لها على الناس، وهنا أيضاً يظهر الانحياز لصالح القطاع الخاص على حساب «المواطن/ة» وحقوقه الأساسية، لذلك يظهر المواطنون وبالتحديد الفقراء والمهمشون منهم - لعدم قدرتهم الفعلية على السداد - عائقاً يجب تنظيمه وضبطه وترشيد استهلاكه،

وفي سياق متواصل من تسليع الحاجات الأساسية والتعامل معها بمنطق تجاري ربحي يبدو وعي المواطنين/ات بحقوقهم في الحصول الحاجات الأساسية متأثراً بهذا المسار الطويل من التسليع ومكروا خطاب السلطة والشركات الخاصة عند الحديث عن استشارة ثقافة "البلاش" عند الفلسطينيين، دون الوعي بأن المياه والكهرباء تدرجان ضمن الحقوق الأساسية والإنسانية والاقتصادية للفلسطينيين وفق الأعراف والقوانين الدولية والمحلية، إلى جانب اعتقاد غالبية المستفيدين/ات الذين تمت مقابلتهم أن السلطة الفلسطينية لا تقوم بدورها المفترض في هذين القطاعين وتتخلى عنهما دون مراعاة آثار هذا المسار عليهم.

وتوصّلت الدراسة إلى أن المخيمات ما زالت الهدف الرئيسي لمجمل سياسات الضبط سواء من قبل السلطة الفلسطينية أو الشركات الخاصة ويعتقد الكثير من اللاجئين أن من حقهم في الحصول على خدمات الكهرباء والماء مجانا، وذلك لعدم تمتعهم بأي من الخدمات التي تقدمها السلطة التي يدفعون لخزينتها العديد من الرسوم الضريبية. وهذا يخلق - كما بدا في الحديث إلى المستفيدين/ات - احتجاجا متواصلا من قبل اللاجئين ومواجهة دائمة مع السلطة والشركات.

وبما أن نظام الدفع المسبق هو سياسة للضبط والتنظيم كان من البيديهي أن تنشأ في مواجهته سياسات مقاومة واحتجاج من قبل المستفيدين/ات وهذا ما أقرّه من شملتهم الدراسة، وتتنوع أساليب الاحتجاج ولعل أهمها الامتناع عن دفع مقابل لخدمة الكهرباء والمياه أو الحصول عليهما بوسائل غير تلك المقرّة من الشركات، وهذا ما تسميه الشركات والسلطة وبخطاب يستجدي نصوصا دينية؛ ”سرقة للتيار الكهربائي“، وعلى الرغم من رفض المستفيدين/ات للسرقة كتصرف غير أخلاقي؛ رأوا في الحصول على الخدمات دون دفع مقابلها فعلا احتجاجيا لجؤوا إليه ويبررونه ويحملون السلطة المسؤولية. بينما ما زال آخرون في العديد من مخيمات الضفة الغربية يرفضون التعامل مع النظام الجديد.

الاستنتاجات العامة للدراسة :

- نظام الدفع المسبق يفرض على معيل الأسرة اقتطاع المبلغ المالي المخصص لتعبئة الرصيد في بطاقة الشحن (شحن الكرت) للكهرباء أو الماء قبل التصرف بمدخول الأسرة المالي وتوزيع ما يتبقى على الحاجيات الأخرى الأساسية، مما يفاقم العبء المعيشي على الأسر ذات الدخل المنخفض والتي تعتمد على مصدر رزق عوائده متذبذبة كالعامل في المستوطنات أو داخل الخط الأخضر أو الأعمال الحرة البسيطة، كما يؤثر على أمنها الغذائي.
- في حالة موظفي القطاع العام تبين أن القلق من عدم انتظام الرواتب في مواعيد محددة يضطر الأسر إلى الاحتفاظ بمبلغ مالي يفوق الحاجة لشحن بطاقة الدفع المسبق للماء أو الكهرباء حتى لا يحصل طارئ وينتهي الرصيد مع عدم توفر المال الكافي للشحن.
- إن من تمت مقابلتهم ورأوا نظام الدفع المسبق يناسبهم؛ لم تكن لديهم إشكاليات في توفير أثمان المياه والكهرباء، أي أصحاب الدخل المرتفع والثابت نظرا لأوضاعهم الاقتصادية، وكان مبررهم الأهم لاعتبار الدفع المسبق نظاما جيدا هو أنه يحول دون تراكم الديون عليهم.

- تطبيق نظام الدفع المسبق لم يخضع لموافقة المستهلكين/المشاركين بل تم فرضه عليهم، واتخذ هذا الفرض أشكالاً متعددة ضمن سياسة واضحة لدى السلطة الفلسطينية في التوجه لاعتماد الدفع المسبق كنظام الجباية، كما إن عدادات الدفع المسبق لم يتم اختبارها قبل توزيعها واستخدامها من قبل المواطنين/ات، الأمر الذي أظهر العديد من المشاكل في هذه العدادات والتي يدفع المواطن ثمنها مضاعفاً نتيجة لبعض المشكلات الفنية فيها.
- فرض نظام الدفع المسبق اتخذ أشكالاً عدة أبرزها: الحرمان من تمديد الكهرباء للبناء الجديد إلا بوجود عداد مسبق الدفع للكهرباء، طلب شهادة براءة الذمة من شركات الماء والكهرباء قبل تنفيذ أية معاملات حكومية يلجأ لها المواطنين/ات سواء من المجالس المحلية أو المؤسسات الرسمية الأخرى. كما تم ربط هذه الخدمة بخدمات أخرى تقدمها البلديات كالمياه والنفايات وتخصم من قيمة الشحن مما فاقم العبء على المواطنين/ات.
- ينظر بعض من تمت مقابلتهم إلى الكهرباء والماء - الماء تحديداً - كحاجات أساسية، ويعتقدون بأحقيتهم في الحصول عليها، مع مراعاة الظروف الاقتصادية والاجتماعية للمستفيدين.
- غالبية من تمت مقابلتهم ضمن عينة هذه الدراسة كان تقييمهم لعمل شركات الكهرباء يعكس حالة من عدم ثقة، وشعوراً بالتقصير. ويعتقد الغالبية أنهم مستغلون من قبل شركات الكهرباء، فمن بين ٢٣ مقابلة معمّقة عبّر مبحوثان اثنان فقط عن رضاهم عن مستوى عمل شركات الكهرباء في مناطقهم.
- حجم الاستياء من واقع قطاعي المياه والكهرباء في منطقة طولكرم يفوق المناطق الأخرى التي شملتها الدراسة بشكل صارخ، فالمضي بنظام الدفع المسبق يمضي بخطى متسارعة في مختلف أرجاء المحافظة.
- اعتماد سياسة رسمية تقوم على ربط كل الخدمات التي تقدمها الهيئات المحلية مع بطاقة الدفع المسبق ما يعني خصم قيمة الضرائب وأثمان الخدمات الأخرى من قيمة شحن بطاقة التعبئة، إلى جانب ربط قطاعي المياه والكهرباء معا بحيث لا يتم شحن بطاقة الدفع المسبق الخاصة بالكهرباء إن كانت هنالك ديون على المواطن في قطاع المياه ولم تتم جدولتها.

- نظام الدفع المسبق تم تطبيقه بمعزل عن ملائمته للظروف الاقتصادية والاجتماعية للفلسطينيين في الضفة الغربية، وإنما استجابة لاشتراط خارجي، ففي واقع يعيش اضطرابا اقتصاديا ولا تتوفر فيه المداخل وفرص العمل بصورة منتظمة وثابتة لدى قطاعات واسعة من المجتمع الفلسطيني يهدد فرص الاف الاسر الفلسطينية بالوصول الى تلك الخدمات.
- عبر بعض المستفيدين أن نظام الدفع المسبق هو محاولة من السلطة الفلسطينية للتخلص من العبء الذي ألقيه الاحتلال على عاتقها عبر إلقائه على كاهل الفلسطينيين في الضفة.
- تكلفة الخدمة (المياه والكهرباء) لاتتلائم ومستوى الدخل لدى المواطن الفلسطيني، وهي بالاجمال تكلفة عالية الثمن وتشكل عبئا اقتصاديا كبيرا تحديدا على الاشخاص ذوي الدخل المحدود.
- نظام عدادات الدفع المسبق يزيد من الصعوبات على المواطنين الفلسطينيين ويحد من حصولهم على الاحتياجات الأساسية في ظل حالة عدم الاستقرار التي يفرضها الاحتلال الصهيوني على القرى والمدن والمخيمات الفلسطينية والتي قد تتعرض للإغلاق والحصار في اي وقت. ونظرا لتوفر إمكانية الشحن فقط من خلال مراكز الشحن. مما يحرم السكان من الحصول على هذه الخدمات في مثل هذه الظروف ، على الرغم من تعذر الحصول عليها في ظل الظروف الطبيعية نتيجة للأوضاع الاجتماعية والاقتصادية الصعبة.

وخلصت الدراسة إلى جملة من التوصيات أهمها ضرورة

- (١) وجود دور ومسؤولية للقطاع العام في المجالات الحيوية، وإعادة النظر في التشريعات التي صدرت في هذا المجال والتي تعطي امتيازات لشركات القطاع الخاص، أو تتضمن عدم حصول المواطن على نصيبه من هذه الخدمات، وبالتحديد القانون العام للكهرباء الصادر عام ٢٠٠٩، وقرار مجلس الوزراء حول اعتماد عدادات الدفع المسبق للمياه عام ٢٠١٠، والذي يتناقض بدوره مع قانون المياه الصادر عام ٢٠٠٢. كما يجب العمل على مراقبة عمل القطاع الخاص وبالتحديد الشركات المزودة للكهرباء والماء، لضمان عدم انتهاكها لحقوق المواطنين بقطع الخدمة.

(٢) عدم ربط خدمات الماء والكهرباء بخدمات أخرى تقدمها البلديات إذ يتم خصمها من المواطنين من ثمن التيار الكهربائي أو المياه، بالإضافة إلى ضرورة عدم فرض اشتراطات مسبقة كبراءة الذمة من الهيئات المحلية وشركات الكهرباء تؤكد عدم وجود ديون عليهم أو أنهم بدأوا بجدولتها ليتمكنوا من إتمام المعاملات الرسمية كمعاملة الحصول على رخصة منزل أو سيارة، وحتى لتجديد جواز سفر، لأن في ذلك انتهاك واضح لحقوق المواطنين وكرامتهم.

* «السلطة تريد أن يحملها الناس بدل أن تحملهم»

تأتي هذه الدراسة حول نظام عدادات الدفع المسبق في قطاعي الماء والكهرباء في مدن الضفة الغربية، حيث أن السلطة الفلسطينية خلال السنوات الماضية سمحت، وشجعت مزودي هذه الخدمات بتحويلها الى خدمة مسبقة الدفع، وذلك لرفع كفاءة التحصيل وتخفيض الانفاق الحكومي على تلك القطاعات. ويمكن اعتبار الدراسة جزء من الجهد النقدي الرامي لتحليل جوانب المشروع السياسي الاقتصادي المفروض.

على الفلسطينيين تحت غطاء التنمية خلال السنوات الأخيرة، وذلك من خلال البحث في واحدة من السياسات الاقتصادية التي اقرتها الحكومة الفلسطينية بما يتماشى وسياسات البنك الدولي وصندوق النقد، والكشف عن الأثر الفعلي لواحدة من سياسات عديدة ترمي إلى ضبط الفلسطيني وتنظيمه وتحمله عبء الحالة الاستعمارية التي يحياها.

ويأتي البحث في "الدفع المسبق" كألية لتنظيم قطاع الخدمات الأساسية بما يرشده في ظاهر الأمر الاستهلاك ويخفف من الديون المتراكمة لصالح مقدمي الخدمات ومنظمتها، وكأسلوب جباية جديد مضبوط ومنظم، إلا أن هذا الترويج لهذه الآلية إنما يجب خلفه المعنى الفعلي لتفعيل نظام للدفع المسبق يطال الخدمات الأساسية كالماء والكهرباء، فما يجري تحديدا هو "تسليح للخدمات الأساسية" وإخراجها من كونها حقوقا أساسية "للمواطنين/ات"، مجمل السياسات الاقتصادية القائمة تجعل من التنمية في ظل الاحتلال وتنفيذ من وكلائها المحليين - السلطة الفلسطينية - ووفق رؤية البنك الدولي وصندوق النقد، تنمية لا تجعل الفقراء موضوعها وإنما تطرحهم كعقبة لا بد من تنظيمها وضبط سلوكها دون الانشغال بأثر هذه السياسات عليهم، وحيث بدأت الجهات المختصة بالعمل في تطبيق هذا النظام دون وجود أي تقييم للمخاطر الاجتماعية التي ستجتمعه.

وتقف الدراسة من مدخل البحث في آلية الدفع المسبق كوسيلة لتسليح الخدمات الأساسية، على التغير المتواصل في طبيعة العلاقة بين الفلسطيني ومستعمره «الإسرائيلي» فبعد أن كانت العلاقة الاستعمارية قبل إنشاء السلطة ينظر إليها على أنها احتلال تستوجب «المعاهدات» الدولية عليه أن يتحمل مسؤولية إدارة الخاضعين له وتقديم الخدمات الأساسية لهم، أخلى الاستعمار «الإسرائيلي» جانبه من هذه

١ ورود بعض المسميات والأوصاف مذكورة لا يعني أن المقصود بها المذكور فقط بل هي تعني كلا الجنسين وورود التأنيث أو التذكير في أي مفردة تعود على الجنسين فهي تعنيهم بالضرورة إلا إن ورد تخصيص واضح.

* مبحوث من مخيم نور شمس

المسؤولية بعد إنشاء السلطة وتوليها الأمور الحياتية للفلسطينيين من ميزانيات المانحين وراجت حينها على سبيل النقد والتهكم مقارنة السلطة الفلسطينية الناجمة عن اتفاق أوسلو على أنها «بلدية كبيرة» في إشارة إلى اقتصار دورها على إدارة الخدمات الأساسية للفلسطينيين في الضفة وغزة في ظل غياب لأي سيادة سياسية أو اقتصادية فعلية، وفي السنوات الأخيرة أخذ هذا المسار «الريح» للاحتلال الأقل تكلفة في العالم ينحومنى مغيرا، فجعلت السلطة الفلسطينية بسياساتها الاقتصادية الحالة مركبة، فهي تسعى لتخفيف العبء المالي عليها بشتى الوسائل نتيجة انخفاض أموال المساعدات الخارجية، عبر الضرائب، نظام الدفع المسبق، والتوسع في الإقراض كلها ترمي لإلقاء العبء المالي على «المواطن» وحده وفي ذات السياق تحاول الدراسة فحص وعي «المواطن» الفلسطيني في الضفة بهذا المسار والوعي بحقوقه الأساسية تجاه السلطة الفلسطينية.

ويمكن القول إن نظام الدفع المسبق وتشديد الخطاب المرافق له - وهذا يتجلى في إعلانات شركة الكهرباء - على أهمية التنظيم والالتزام وتحمل المسؤولية يمكن فهمه كجزء من خطاب معاد للعدالة الاجتماعية ويتم من خلاله تحميل «الفقير» مسؤولية فقره وحالته المتردية، فيظهر أن سبب تراكم الديون لشركة الكهرباء مثلا هو عدم قدرة الفقير على ضبط استهلاكه وتنظيم الدفع وانتظاره للمساعدة، دون النظر إلى طبيعة النظام الاقتصادي التي أدت بالفقير إلى هذا الحال أو غياب أي رؤية تموية تجعل الفقراء موضوعها، وهذا الخطاب يندرج ضمن خطاب سائد في النظام الاقتصادي العالمي يتقن «لوم الضحايا»، وتقديمهم لقمة سائفة للقطاع الخاص.

وإلى جانب الآثار الاقتصادية المختلفة الناجمة عن تطبيق آلية الدفع المسبق، تمكن مقارنة القضية من مدخل آخر متعلق بالسيطرة على الفلسطينيين وإدارتهم، وهذا ما يطبق على نطاق واسع في الضفة الغربية، حيث تسعى السلطة الفلسطينية و«إسرائيل» إلى تحويل آليات الضبط والسيطرة الخارجية إلى آليات داخلية أكثر كفاءة وأكثر قبولا أمام خطاب حقوقي عالمي لا يمكن تفاديه دوما، وفي قضية العمل بالدفع المسبق هنالك الخطاب الذي يستدله الفلسطينيون عن ضرورة التنظيم والانضباط والترشيد في التعامل مع حقوقه الأساسية، وضرورة تحمله هو جزء من المسؤولية الاقتصادية تجاه السلطة التي تحاول الظهور دوما بمظهر «دولاني» هي أبعد ما تكون عنه، وتمكن الإشارة هنا إلى أن فعلا احتجاجيا من قبيل رفض الالتزام بتسديد الديون المستحقة لشركات الكهرباء أو مصلحة المياه سيختفي في حال أصبحت هذه الخدمات بشكل تام مرتبطة بالفرد وحده بنظام مسبق للدفع.

منهجية الدراسة :

اعتمدت الدراسة على المقابلات المعمقة من خلال استمارة ، والتي أجريت مع عينة قصدية في الخليل وبيت لحم ورام الله ونابلس وجنين وطولكرم وشملت المدينة ومخيم وقرية في كل محافظة بواقع ٢٣ مقابلة، إلى جانب البحث الميداني الذي أجراه الباحثون مع الهيئات المحلية في المدن والقرى ومراكز الخدمات في المخيمات بغية الوصول إلى تصوّر متكامل لكيفية تطبيق نظام الدفع المسبق وأثر هذا التطبيق على المجتمع المدروس.

وحاولت أسئلة الاستمارة المعتمدة في المقابلات تحديد هذا الأثر وطبيعته ووعي من تمت مقابلتهم بوقعه عليهم، إلى جانب أسئلة تمهيدية تكشف عن المستوى المعيشي للمبحوثين كالدخل وطبيعة العمل وحالة المسكن وعدد أفراد الأسرة معيّلين ومعالمين، وهذه المتغيرات تساهم في الوصول إلى تحليل أفضل لأثر سياسة الدفع المسبق في الخدمات الأساسية على الفئات المتضررة بالدرجة الأولى من السياسات النيوليبرالية.

فالبحت وبضمنه الاستمارة والمقابلات تتجاوز بالضرورة إلى بيان أثر السياسات الاقتصادية والاجتماعية على الفئات المعوزة وذات الأوضاع الاقتصادية المتردية أي الفئات الأكثر تضررا من نظام الدفع المسبق، دون إغفال للبحث في أثر هذه السياسات على المجتمع ككل، وهو هنا مجتمع الدراسة في الضفة الغربية، لذلك تعددت الجوانب التي حاولت الاستمارة الكشف عن علاقتها كمتغيرات مستقلة أو تابعة بسياسة الدفع المسبق في قطاعي المياه والكهرباء، فهناك جوانب متعلقة بالأثر الاقتصادي والأثر الاجتماعي والأثر النفسي كذلك، وفي كل جانب هناك مجموعة خلاصات مدعّمة نظريا تم التوصل إليها بعد تحليل المقابلات.

ومما تجدر الإشارة إليه أن تطبيق نظام الدفع المسبق بشكل غير متزامن في مناطق الضفة راكم خبرة وفهما للنظام لدى الفئات الأسبق في تطبيق النظام عليها، وهذا ما يظهر بدرجة أقل عند حديثي العهد بالنظام، فأهالي مدينة جنين كونها من أوائل المناطق التي اعتمد فيها نظام الدفع المسبق للكهرباء كانت إجاباتهم تتمّ على دراية جيدة بالنظام وتتم عن فهم لآثاره وتبعاته بحكم التجربة طبعاً، وبطبيعة الحال فإن الشركات أو الهيئات المحلية الأسبق في اعتماد النظام توقّر لها من الخبرة ما يمكنها من الدفاع عنه وتمتينه، وهذا ما يظهر في جنين كذلك ، خاصة أن شركة كهرباء الشمال تسلّمت قسم الكهرباء من البلدية بكل متعلقاته بعد أن قطعت بلدية المدينة الشوط الأكبر في تطبيق نظام الدفع المسبق وتصفية معظم الديون السابقة على البلدية للشركة القطرية

«الإسرائيلية» وديون البلدية على أهالي المدينة.

وكانت هذه المعطيات مبررا إضافيا لاعتماد المقابلة المعمّقة بالاعتماد على استمارة، فالطابع الإشكالي المركب لتطبيق نظام الدفع المسبق وفهم المستفيدين/ات له استدعى اعتماد آلية تتجاوز جمع بيانات عامة، ستكون بالضرورة قاصرة عن إعطاء مؤشرات وافية متعلقة بالأثر الاجتماعي والنفسي لتطبيق النظام الجديد.

الخصخصة كنهج

إن هذه العملية تعني تضييق دور "الدولة" الاقتصادي وإعطاء القطاع الخاص والاستثمارات الأجنبية الأولوية في السياسات الاقتصادية، لتكون بذلك جوهر الإصلاحات الاقتصادية المنشودة باتجاه اعتماد السوق محورا للنشاط الاقتصادي وآلية لممارسته وتوجيهه^٢.

وتعتبر هذه السياسة وليدة المؤسسات الدولية المالية والتي فرضتها على كثير من دول العالم الثالث سواء في المرحلة الكولونيالية أو ما بعدها، من خلال تبني السياسات النيوليبرالية، إذ بدت هذه السياسات أكثر وضوحاً في السياق الفلسطيني بعد تولي سلام فياض رئاسة الحكومة الفلسطينية منذ سنة ٢٠٠٧، إثر سيطرة حركة حماس على قطاع غزة، ونشوء حكومتين منفصلتين في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة.

فسياسات الخصخصة ومنح القطاع الخاص دور القائد لعملية التنمية واضحة في السياسات والخطط التنموية التي أعدتها السلطة الفلسطينية، بإشراف الدول المانحة وبالتحديد «خطة الإصلاح والتنمية ٢٠٠٨-٢٠١٠» وخطة «إقامة الدولة وبناء المستقبل ٢٠١١-٢٠١٣»، ولعل أهم مثالين يعكسان هذه السياسات هما: نموذج المناطق الصناعية المشتركة مع «الإسرائيليين»، وقطاع الخدمات وبالتحديد قطاعي الماء والكهرباء.

ففي خطة «الإصلاح والتنمية ٢٠٠٨-٢٠١٠» تحدثت السلطة عن شراكة القطاع الخاص في قطاع الخدمات بحجة ضمان الفاعلية والاستدامة لهذه الخدمات بالقول نصاً: «نعتقد أنه يمكن الارتقاء، من خلال التنظيم الناجع والمدروس بإدارة العديد من الخدمات التي يقدمها القطاع العام حالياً على أساس فعال ومستدام وذلك عن طريق رفع مستوى مشاركة القطاع الخاص فيها، وفي إطار الجهود التي نبذلها لبناء اقتصاد يقل اعتماده على الإنفاق العام، سوف نواصل العمل مع القطاع الخاص من أجل تعزيز نموذج الشراكة بين القطاعين العام والخاص في فلسطين»^٣، تعتمد السلطة الفلسطينية نظام اقتصاد السوق كما ورد في القانون الأساسي للسلطة الفلسطينية، وأكدت عليه السياسات الاقتصادية والخطط التنموية المتوالية.

٢ . في السياق الفلسطيني لا يمكن الحديث عن دولة فلا نزال نخضع لظرف كولونيالي أوجدت فيه سلطة إدارة ذاتية تملك مؤسسات الدولة في ظل غيابها، وهذا مما يجعل آثار الخصخصة أعمق وأكثر سلبية.

٣ . تعتمد السلطة الفلسطينية نظام اقتصاد السوق كما ورد في القانون الأساسي للسلطة الفلسطينية، وأكدت عليه السياسات الاقتصادية والخطط التنموية المتوالية.

٤ . السلطة الوطنية الفلسطينية. خطة الإصلاح والتنمية ٢٠٠٨-٢٠١٠. ص ١٣

وتنتقل في خطة التنمية "إقامة الدولة وبناء المستقبل" ٢٠١١-٢٠١٣، إلى ضرورة نقل قطاع الخدمات والبنية التحتية كلية للقطاع الخاص تحت نفس الشعار "تعزيز الاستدامة"، إذ يرد ما يلي "تلتزم الحكومة بتوفير الحوافز التي تشجع القطاع الخاص على الاستثمار في مشاريع البنية التحتية العامة، ونقل المسؤولية عن تنفيذ هذه المشاريع إلى مؤسساته، وذلك بهدف تعزيز استدامة تقديم الخدمات العامة على المدى البعيد وضمان قدرة المواطنين/ات على تحمل تكاليفها، وتلتزم الحكومة أيضاً بتعزيز عمل مختلف الهيئات التنظيمية المعنية، بما يضمن المنافسة النوعية وحماية المستهلك في تقديم الخدمات الأساسية، كخدمات الكهرباء والاتصالات".^٥

والادعاء الوارد في خطة التنمية ٢٠١١-٢٠١٣ حول أن نقل هذه الخدمات إلى القطاع الخاص يضمن قدرة المواطنين/ات على تحمل تكاليفها، تبطله الوقائع العملية، فمن خلال المقابلات التي أجريناها مع المستفيدين/ات تبين أن الأسعار ارتفعت، ولم يعد بمقدورهم/هن تحمل هذه الزيادة.

ولكن السبب الأساسي لهذا التحول هو تخلي السلطة الوطنية عن القيام بواجباتها في هذا المجال، معتمدة على تقليل الإنفاق والإصلاح المالي والإداري الذي طالبتها بها الجهات المانحة، والذي تتركز في محاور تجعل من المواطن المصدر الوحيد لجباية ثمن هذه الإصلاحات، وتمثلت في: تقليص حجم فاتورة الرواتب، والالتزام بسقف محدد لعدد الموظفين يبلغ ١٥٠ ألف موظف، وعدم زيادة الرواتب العامة، وإصلاح نظام التقاعد، وإصلاح النظام الضريبي، وإلغاء «صافي الإقراض».

ف «صافي الإقراض» هو دعم السلطة الوطنية الفلسطينية غير المباشر للعملاء أو البلديات الذين فشلوا في سداد فواتير الخدمات العامة المستحقة للشركات «إسرائيلية»، إذ عملت وزارة المالية مع مسؤولي الحكم المحلي على تنفيذ خطة من شأنها تقليص الإقراض الصافي من ٦, ١٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي في العام ٢٠٠٧ إلى ٨, ٧٪ في العام ٢٠١٠، وشملت الخطة «فرض إجراءات معينة كالطلب من المواطنين/ات تقديم شهادات تثبت تسديد فواتير الخدمات العامة كي يتمكنوا من استمرار الحصول على الخدمات البلدية... كما سيتم اتخاذ الإجراءات المناسبة بموظفي القطاع العام لتسديد ديونهم ودفع أثمان هذه الخدمات، وفي المقابل قمنا باتخاذ مجموعة من الاحتياطات التي تضمن استمرار حصول المواطنين/ات الذين يعانون من الفقر المدقع على الخدمات الضرورية، وسيتم تحديد تلك الفئة الواقعة في أدنى سلم الفقر من خلال عملية موضوعية وشفافة تنفذها وزارة الشؤون الاجتماعية بحيث يتم توفير احتياجاتهم الأساسية من المياه والكهرباء، ويهدف هذا الإجراء

٥ السلطة الوطنية الفلسطينية. خطة التنمية الوطنية ٢٠١١-٢٠١٣. ص ١٢

إلى ضمان عدم حرمان الفقراء والأسر المهمشة من هذه الخدمة، وعلاوة على ذلك، سيجري توفير الخدمات العامة مستقبلا وفقا لمبادئ اقتصادية تقوم على أساس تغطية كامل التكاليف^٦، وبالضرورة يبدو جليا أن المبادئ التي ترد هنا لضمان تغطية كامل التكاليف؛ تعني في جزء منها نظام الجباية الجديد، الدفع المسبق.

وبالنظر إلى تطبيقات هذه السياسات في الواقع العملي، نجد أن «المواطنين /ات» تضرروا بشكل كبير من هذه السياسات، وتم انتهاك حقوقهم في الحصول على هذه الخدمات الأساسية المكفولة قانونا، والفئة الأكثر تضررا كانت «الفقراء والأسر المهمشة»، التي لم توفر احتياجاتهم الأساسية من الماء والكهرباء كما تم الادعاء، فخدمات وزارة الشؤون الاجتماعية التي قدمتها في هذا المجال للأسر الفقيرة والمهمشة هي ٥٠ شيكلا كل ثلاثة شهور تدفعها الوزارة للأسر المستفيدة كما ذكر لنا أحد المسؤولين في الوزارة، والتي لا توفر الحد الأدنى من الخدمة سواء للماء أو الكهرباء، وعند سؤال الأسر المستفيدة (مقابلات شملت ٥٦ أسرة) لم تشر أنها استفادت من المبلغ مقابل خدمات الماء والكهرباء، على العكس تماما فقد تراكت ديونهم في هذا المجال، ما أدى إلى انقطاع الخدمات عنهم لفترات طويلة، وفي حال الدفع المسبق وفي ظل العجز عن توفير المبلغ المطلوب لم تجد الأسر بداً من اللجوء إلى الاستدانة لتلبية هذا الحاجة، إضافة إلى أن حجم الإعانات التي تقدمها وزارة الشؤون الاجتماعية لا ترقى لتلبية الحد الأدنى من المتطلبات الأساسية للأسر والتي تتراوح ما بين ٢٥٠ - ٦٠٠ شيكل كحد أقصى شهريا، وتدفع كل ثلاث شهور^٧.

كما تشير السلطة إلى أن توفير الإعانات في مجال الخدمات وبالتحديد الماء والكهرباء ساهم في «استشراء ثقافة عدم السداد في أوساط المواطنين/ات وهي ثقافة تقوم على تسديد المبالغ المستحقة عليهم لقاء الخدمات التي يحصلون عليها وإلى جانب عدة عوامل الأخرى كما هو مبين أعلاه، تشكل هذه الثقافة عائقا كبيرا يحد من مشاركة القطاع الخاص في هذا القطاع»^٨، هذه الثقافة التي تحاول السلطة محاربتها «ثقافة البلاش» كما تسميها، أصبحت هي العائق أمام مشاركة القطاع الخاص في قطاع يعاني من مديونية عالية، وهنا يظهر الانحياز للقطاع الخاص على حساب المواطن وحقوقه الأساسية، لذلك يظهر المواطنون/ات وبالتحديد الفقراء والمهمشون منهم - لعدم قدرتهم الفعلية على السداد - العائق الذين يجب تنظيمهم وضبطهم وترشيد استهلاكهم، ثم تقديمهم لقمة

٦ . خطة التنمية ٢٠٠٨-٢٠١٠.

٧ . انظر/ي: ايات حمدان. خدمات الشؤون الاجتماعية الواقع والتأثير. مركز بيسان للبحوث والانماء؛ رام الله، ٢٠١٢.

٨ . خطة التنمية ٢٠٠٨-٢٠١٠.

سائفة للقطاع الخاص، خالية من الديون، وتدفع قبل أن تحصل على الخدمة، وهذا الخطاب نجده من سلطة فلسطينية يعاني ثلثا مواطنيها من الفقر، وثلث هؤلاء تحت خط الفقر الشديد.

وهذا التوجّه هو ذاته لدى القطاع الخاص، فالقطاع الخاص يلوم الحكومة على تقديمها مثل هذه المساعدات في قطاعي الماء والكهرباء للأسر الفقيرة، بتحميل الفقير مسؤولية فقره ولومه على الحال الذي وصل إليها، ويدعوه إلى «ترشيد» الاستهلاك وسداد ديونه المتراكمة بسبب تعوّه على الأخذ دون مقابل «ببلاش»، وقد ورد هذا على لسان أحد رجالات القطاع الخاص محتجاً على سياسة الضرائب الجديدة التي فرضتها الحكومة والتي تطال القطاع الخاص ويدعوها بدلا من جباية الضرائب ورفعها على القطاع الخاص إلى أن تقلل أو تلغي نفقاتها في مجال الخدمات للأسر الفقيرة، فأتلا:

«د. فياض يدفع مئات ملايين الدولارات للكهرباء والماء عن غير القادرين، وهذه ليست سياسة حكيمة... المساعدة تكون بإعفاء ١٠٠ شيكل، ٥٠ شيكل، لكن أن تقوم بدفع ١٠٠,٠٠٠ شيكل عن هذه الأسرة هذا غير ملائم، على الأسر أن ترشد من استهلاكها وتقلل منه بدل أن تصرف ب ١٠٠٠ شيكل كهرباء تصرف ب ١٠٠. هكذا نرسم سياسة مالية أكبر وأنجح»^٩.

أما المبادئ المستقبلية التي ستضمن تغطية كافة التكاليف وتسديد الديون فقد تمثلت بنظام عدادات الدفع المسبق لخدمتي الماء والكهرباء، إذ يقوم هذا النظام بجداوله الديون السابقة على المستفيدين وتحويلها إلى نظام الدفع المسبق «الكروت»، فيقوم المواطن بدفع الديون السابقة التي عليه من خلال خصم محدد من قيمة تعبئة الرصيد في كل مرة شحن، وتصل قيمة الخصم أحيانا إلى ٥٠٪ من قيمة الرصيد المعبأ، كما تقوم الهيئات المحلية أيضاً بربط خدمات أخرى كالماء والنفايات، يتم خصمها أيضاً من قيمة الشحن، وفي ذلك بالضرورة عبء كبير على المواطن الفقير الذي لا يملك سوى تكاليف حاجياته الأساسية في حدودها الدنيا، وبالتالي يضطر الى التخليص من الحاجيات الأخرى الأساسية لصالح دفع الكهرباء والماء والتي تشكل عصب الحياة بالنسبة إليه، وفي المقابل تكرر بعض الجهات الرسمية أن نسبة الخصم تصل إلى ٥٠٪ من قيمة الشحن، ففي حديث رئيس بلدية طولكرم مجيبا على شكاوى المواطنين/ات من جباية البلدية لقراية ٥٠٪ من الرصيد حين التعبئة كجزء من سداد الديون؛ أكد أن البلدية تجبي أقل من ٥٠٪ - مع تأكيد من قابلناهم أن الخصم يصل لخمسين بالمئة - مشددا على أن البلدية تزود المواطنين/ات بالكهرباء ولو بمقدار

٩ المجلس التشريعي، ورشة عمل حول قانون الضرائب، ٢٠١٢/٠١/١٩، الساعة ١١:٠٠ - ٢:٠٠. مقر المجلس التشريعي - رام الله.

٢٠ شيكل^١، هذا ما أشارت له إحدى المستفيدات من الجاروشية قضاء طولكرم^١ بقولها: «لو ذهبت لتعبئة رصيد بعشرين شيكلا ستخصم منها خمسون بالمئة، وقد يخصم منها بدل خدمة النفايات وسأصبح مدينة للبلدية حينها بدل أن أتمكن من الشحن»^{١٠}.

ولا يعني ما سبق أن الحال في نظام الفاتورة أفضل، فقد منحت السلطة الفلسطينية لشركات القطاع الخاص الحق في قطع التيار عن المواطنين/ات المتخلفين عن الدفع، دون مراعاة الفرق بين المواطنين/ات ودخولهم وبالتحديد الأسر الفقيرة، وتتص المادة ٣٢ من قانون الكهرباء العام على أن "تصدر شركات التوزيع فواتير شهرية لكافة المستهلكين ويجوز للشركات قطع التيار الكهربائي عن كل مستهلك لم يقم بدفع ثلاث فواتير متتالية"^{١١}.

حسب خطة التنمية ٢٠١١-٢٠١٣ قامت السلطة الفلسطينية «بتركيب ١٧٧ ألف عداد كهرباء مسبق الدفع لعدد من بلديات الضفة الغربية، و٥٠ ألف عداد في قطاع غزة»^{١٢}، عدا عن ما قدمته شركات القطاع الخاص في هذا المجال؛ إذ يشير المهندس معاوية الهدمي -مدير الشركة الفنية للتطبيقات الهندسية- إلى أن الشركة باعت قرابة ١٠٠,٠٠٠ عداد في الضفة الغربية^{١٣}، كما أن هذه الشركة هي الوحيدة المعتمدة في توريد وصيانة ومتابعة عدادات الدفع المسبق في قطاع المياه^{١٤}، وبدأت العمل مع مجموعة من المجالس المحلية والبلديات، يتوفر نظام للدفع المسبق للمياه في كل من قرى غرب جنين ضمن مجلس الخدمات المشترك لمياه الشرب هناك، وبلدية يعبد، وبلدية الجاروشية، وطورا الشرقية وطورا الغربية، وبدأت الشركة مؤخرا بتركيب عدادات المياه في دورا، كما بدأت الشركة باعتماد نظام دفع مسبق للغاز هو الأول من نوعه في الشرق الأوسط^{١٥}، وهذا يشير بوضوح إلى مسار محدد نحو اعتماد الدفع المسبق كنظام جباية في مختلف الخدمات وتحويلها بذلك إلى سلع، وهو نوع من محاصرة المواطن وإطابق السيطرة عليه في كافة الخدمات التي تشكل عصب الحياة لديه، والتي ضمنها له المواثيق الدولية والقانون الفلسطيني أيضا في مجال الطاقة والمياه.

١٠ أجريت المقابلة في قرية الجاروشية قضاء طولكرم في منزل السيدة بتاريخ ٢٢ نيسان ٢٠١٢

١١ قرار بقانون رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٩م بشأن قانون الكهرباء العام.

١٢ خطة التنمية ٢٠١١-٢٠١٣. ص ٢٢

١٣ مقابلة مع المهندس معاوية الهدمي - مدير الشركة الفنية للتطبيقات الهندسية في مقر الشركة - رام الله - البالوع - عمارة الفارح.

٧,٥,٢٠١٢

١٤ أقر مجلس الوزراء في جلسته الأسبوعية رقم (٥١) المنعقدة بتاريخ ٧ حزيران ٢٠١٠ بتركيب عدادات الدفع المسبق للمياه، وذلك ضمن الشروط والمواصفات الفنية التي سيتم إعدادها لهذا الغرض من قبل سلطة المياه ووزارة الحكم المحلي.

١٥ مرجع سبق ذكره. مقابلة مع المهندس معاوية الهدمي.

يشير العهد الدولي للحق في السكن إلى أن «المسكن الملائم يجب أن تتوفر له بعض المرافق الأساسية اللازمة للصحة والأمن والراحة والتغذية، وينبغي أن تتاح لجميع المستفيدين من الحق في السكن الملائم إمكانية الحصول بشكل مستمر على الموارد الطبيعية والعامّة ومياه الشرب النظيفة، والطاقة لأغراض الطهي والتدفئة والإضاءة، ومرافق الإصحاح والغسل، ووسائل تخزين الأغذية، والتخلص من النفايات، وتصريف المياه، وخدمات الطوارئ»^{١٦}، كما أفردت للحق في المياه المادتان الحادية عشرة والثانية عشرة من العهد الدولي ٢٠٠٢، كما نص البند الثالث من المادة الثالثة من قانون المياه الفلسطيني المؤرّخ في ١٧ تموز ٢٠٠٢ على أنه: «لكل شخص الحق في الحصول على حاجته من المياه ذات الجودة المناسبة لاستعمالها، وعلى كل مؤسسة رسمية أو أهلية تقدم خدمات المياه أن تقوم باتخاذ الإجراءات المناسبة لضمان هذا الحق ووضع الخطط اللازمة لتطوير هذه الخدمات».

وفقاً لخطة التنمية ٢٠٠٨-٢٠١٠ «تبلغ نسبة المنازل غير الموصولة بشبكات المياه الجارية ١٠٪ من إجمالي المنازل في الأراضي الفلسطينية المحتلة ويزيد عن هذه النسبة عدد السكان الذين لا يحصلون على المياه التي تزودها البلديات أو من غيرها من المصادر، أما المنازل الموصولة بالمياه الجارية فتتلقى كميات قليلة من المياه بسبب ارتفاع معدلات انقطاعها ما يتسبب في انخفاض معدلات الاستهلاك إلى حوالي ٦٠ لتراً للفرد في اليوم الواحد، وقد ينخفض استهلاك المياه إلى مقدار لا يتعدى ١٠ لترات للفرد في اليوم بالنسبة لبعض المواطنين/ات، وهو معدل يقل بنسبة كبيرة عما توصي به منظمة الصحة العالمية (وهو ١٠٠ لتر للفرد في اليوم الواحد)، ناهيك عن انخفاضه بالنسبة لمعدل استهلاك المياه في إسرائيل والذي يصل إلى ٢٨٠ لتراً للفرد في اليوم، وفي بعض المناطق تعتبر جودة المياه التي يجري ضخها من آبار البلديات غير صالحة للاستهلاك الأدمي وفق مقاييس منظمة الصحة العالمية»^{١٧}، ففي ظل هذا الواقع المتردي لقطاع المياه والذي يفتقر للحد الأدنى من الاستقرار والكفاية يتم طرح الدفع المسبق ليتضح بجلاء أن الجباية تسبق الخدمة وقيمتها وكفاءتها، فكل «البؤس» المجسّد في قطاع المياه بات اليوم يخصخص ليشتره «المستفيد» من الشركات قبل الحصول عليه.

وفي تعليق صحفي له على فرض نظام الدفع المسبق في قطاع الكهرباء في مدينة الخليل أكد رئيس جمعية حماية المستهلك عزمي الشيوخ على أنه: «من حق المواطنين/ات والمستهلكين الحصول

١٦ الجمعية العامة. الصكوك الدولية لحقوق الإنسان، المجلد الأول. تجميع للتعليقات العامة والتوصيات العامة التي اعتمدها هيئات

معاهدات حقوق الإنسان. ص ١٠٢

١٧ مرجع سبق ذكره. خطة التنمية ٢٠٠٨-٢٠١٠. ص ١٧٢

على التيار الكهربائي وتوفير هذه الخدمة لهم بدون انقطاع وفق قانون حماية المستهلك الفلسطيني، ولا يجوز بالقانون لشركات الكهرباء قطع التيار الكهربائي عن المنازل والمواطنين/ات بسبب عدم دفع أثمان الكهرباء، ولا لأي سبب كان، لأن الحصول على الخدمة حق للمستهلك ويستفيد من هذه الخدمة نساء وأطفال وطلاب ومرضى وكبار سن ومقعدين وأصحاب احتياجات خاصة، وعلى الشركة أن تقوم بتحصيل مستحقاتها بطرق قانونية بعيدة عن قطع التيار الكهربائي عن المستهلكين»^{١٨}.

كما أن المستفيدين وبالتحديد الفقراء يشتررون أو يدفعون ثمن بؤسهم بشراء العدادات وتركيبها دون أن يخضع النظام الجديد لفترة تجريبية لفحص جودة العداد وسلامتها، إذ تم فرض النظام الجديد في بعض الحالات بالقوة المادية من خلال الاستعانة بالشرطة التي رافقت موظفي البلديات والشركات لتثبيت هذه العدادات ومنع مقاومتها، وبالنظر إلى خطاب الشركات الخاصة بتوزيع خدمة الماء والكهرباء في هذا المجال، نجد أنها تميز أيضاً ما بين الفقراء غير القادرين على السداد، وأصحاب الدخل «المتزمن بالسداد» كما تسميهم، ففي أحد إعلاناتها تشير شركة كهرباء القدس إلى أن «إدارة الشركة ارتأت أن تكافئ فقط المشتركين الأكثر التزاماً بتركيب عدادات مجانية لهم دون رسوم»^{١٩}، علماً بأن غالبية العدادات حصلت عليها الشركة من الجهات المانحة والتي لم تضطر الشركة لدفع أثمانها، فبدلاً من أن تكون موجهة للأسر الفقيرة وذات الدخل المحدود تم توزيعها على القادرين على السداد أي الأسر الميسورة مادياً.

كما أن عدادات الدفع المسبق الخاصة بالماء والكهرباء تعاني من مشاكل ظهرت بعد تركيبها، فهي لم تختبر قبل فرضها على المستفيدين وهذا بشهادة مدير الشركة الموردة للعدادات في الضفة ف «لم يتم اختبار العدادات الجديدة والاستفادة من تجارب سابقة في حالات أخرى ودول أخرى، إذ تم اعتماد النظام قبل التحضير له، والمشكلة الثانية المهمة هي ما يحدث للعداد عند انقطاع التيار الكهربائي، فالكثير من العدادات كانت تفقد البيانات بمجرد انقطاع التيار، وبالتالي يضيع الرصيد من حساب المستخدم، ولا تعلم الشركة المبلغ الذي تبقى في العداد، باختصار كان انقطاع التيار يسبب مشاكل كبيرة في العدادات ولا إمكانية للصيانة على الأقل في المراحل الأولى من تطبيق النظام»^{٢٠}، وهذا ما أشار له بوضوح العديد من المستفيدين/ات.

١٨ خبر صحفي: «حماية المستهلك تطالب الجمهور برفض قرار كهرباء الخليل بتركيب عدادات الدفع المسبق» <http://arabic.pnn.ps/index.php/local>

١٩ تم استعراضه في ٢٤ نيسان ٢٠١٢

١٩ http://www.selco.ps/website1/selco_web/index.php?option=com_content&view=article&id=1236&Itemid=294

تم استعراضه في ١٨ نيسان ٢٠١٢

٢٠ مرجع سبق ذكره، مقابلة معاوية الهديمي.

اشكال الاحتجاج والمقاومة

لكل سلطة تفرض سياسات وقوانين، من البديهي أن تنتج سياسات مقاومة لها، وتكون في الغالب غير ظاهرة بشكل علني ولكن يمكن تلمس أثرها، والتي تتعلق بالغالب في قوانين وسياسات تنتهك حقوق المحكومين وتحد من حاجاتهم وتمس كرامتهم، هذا الشكل من المقاومة يسميه جيمس سكوت بـ "السياسات التحتية" والدافع برأيه "وراء أشكال المقاومة السياسية التحتية كالانتهاكات، لم تكن تتأثر فقط بما تفرضه السلطات من قوة مضادة تتجلى في الرقابة والعقوبة، كذلك تتأثر إلى حد بعيد بمستوى الحاجة والكرامة في أوساط السكان المحكومين"^{٢١}.

كما أن حجم المخالفات العام يختلف بالنسبة لحاجات السكان الحياتية وبقدر تطبيق القانون، أي أنها تشدد باشتداد الحاجة المرتبطة بالمنع، وهذا ما أكده رئيس الشركة الفنية المورد الأساسي لعدادات الدفع المسبق، إذ قال: «بالنسبة لسرقة المياه، فإن النظام بعد تطبيقه لسنوات في تركيا يبدو محصنا ضد الاختراق، ولكننا نواجه العديد من أشكال «التحايل» على النظام وتغلب عليها، وفي كل عداد هناك مجسّ censor يكشف أيه محاولة لفك العداد عن ساعة المياه، وهذا يمنح إمكانية متقدمة للكشف عن "السرقة"، ولكن وبالرغم من ذلك يمكن القول إن لدينا نحن الفلسطينيين "إبداعاً" غير مسبوق في التحايل على الأنظمة المختلفة فمن خلال تجربتنا بتنا نقل الخبرات للأتراك في مجالات الالتفاف على النظام ومحاولة الحصول على المياه والكهرباء دون مقابل"^{٢٢}.

وبالنظر الى التجربة العملية في مجال الدفع المسبق نجد أن الكثير من المستفيدين أشاروا إلى أنهم لجأوا أو يلجؤون إلى طرق احتجاجية يقومون من خلالها بالحصول على التيار الكهربائي أو الماء دون أن يضطروا للدفع، نتيجة الحاجة لهذه الخدمات وعدم القدرة على توفيرها بالطرق التي تفرضها الشركات وبالتحديد الدفع المسبق، وهذا ما نجده واضحا بقوة في لدى الفئات الفقيرة والمهمشة وبالتحديد في القرى والمخيمات، فالمخيمات الفلسطينية المستهدفة الأولى من سياسات الدفع المسبق من قبل السلطة الفلسطينية والقطاع الخاص، إذ أشار بعض المستفيدين الذين تمت مقابلتهم في هذه الدراسة، وبعض اللاجئيين الذين تمت مقابلتهم في دراسة ضرائب اللاجئين، إلى أنهم يلجؤون إلى الأساليب الاحتجاجية في الحصول على التيار الكهربائي والماء، نتيجة لوعيهم بحقوقهم، ووعيهم لأثر السياسات الاقتصادية للسلطة الفلسطينية عليهم بالإضافة إلى تقليص الخدمات التي تقدمها الأونروا لهم، فبالتالي يعبر المخيم عن الشكل الفاضح لغياب التنمية، إذ تتركز فيه النسبة الأعلى من الفقر والبطالة.

٢١ جيمس، سكوت. المقاومة بالحيلة: حين يهمس المحكوم وراء ظهر الحاكم. (ترجمة ابراهيم العريس. الفارابي: بيروت، ١٩٩١). ٢٢٨

٢٢ مرجع سبق ذكره، مقابلة معاوية الهدمي.

وبالرغم من اعتراف البعض باستخدامهم سياسات لا يجيزها القانون في الحصول على الخدمات الأساسية من ماء وكهرباء، أو الإشارة إلى أن هذه الظاهرة موجودة ولكن هم لم يلجؤوا إليها، إلا أن الغالبية رفضت الإجابة صراحة على السؤال الخاص حول إن كانوا قد لجؤوا لمثل هذه السياسات أم لا، وهذا قد يفسره البعض بعدم وعي المستفيدين لحقوقهم، وعدم رغبتهم باللجوء إلى مثل هذه الأساليب، ويقر رئيس الشركة الفنية الموردة للعدادات في قطاعي الماء والكهرباء التي أسسها كشركة خاصة بعد عمله سابقاً كمهندس في شركة كهرباء القدس بقوله «تبدأ «السراقات» من قناعة الناس بأنه من حقهم الحصول على الماء والكهرباء مجاناً ودون مقابل فهم لا يرون في عملهم سوى تحصيل لحقوقهم وتسميه الشركات «سرقة»».^{٢٣}

وما يمنع المستفيدين أيضاً من الاعتراف بمثل هذه السياسات وجود قانون ينص على أنه «يعاقب كل من قام بالربط على النظام الكهربائي بطريقة غير قانونية أو أقدم أو ساعد على سرقة الطاقة الكهربائية، بقطع التيار الكهربائي عنه، ولا تتم إعادته إلا بعد دفع القيمة التقديرية للطاقة الكهربائية المسروقة ورسوم القطع وإعادة الربط».^{٢٤}

كما أن سياسات السلطة الاقتصادية العامة أثارت غضب المواطنين/ات تجاهها، الأمر الذي عكسته آراء المستفيدين في تقييمهم لدور السلطة الفلسطينية وبالتحديد في مجال تقديم الخدمات الذي يعد أحد مبررات وجودها، فبانتفاء هذا المبرر، طرحت العديد من التساؤلات حول مشروعية ومنطق وجودها، ففي الكثير من الأحيان تم النظر إليها من قبل المستفيدين على أنها امتداد للاحتلال، بل وأحياناً تم تفضيل الاحتلال عليها في جانب تقديم الخدمات.

٢٣ مرجع سبق ذكره، مقابلة معاوية الهدمي.

٢٤ مرجع سبق ذكره. القانون العام للكهرباء ٢٠٠٩.

الفصل الثاني

نظام الدفع المسبق وأثره على الأسر الفقيرة:

أولاً؛ الأثر الاقتصادي

ساهم تنوع مكونات الخلفية الاجتماعية والاقتصادية للمبحوثين في الوصول إلى تصور عام حول الأثر الاقتصادي المترتب على تطبيق نظام الدفع المسبق ضمن الأسرة الفلسطينية الواحدة، وساهم كذلك في الوصول إلى صورة عامة لتعامل المجتمع الفلسطيني في الضفة الغربية مع نظام الدفع المسبق على اختلاف الفئات الاجتماعية وأحوالها الاقتصادية، فالمقابلات أجرت مع مبحوثين من التصنيفات الحضرية الثلاث الأبرز في الضفة الغربية - مدينة قرية مخيم - وشملت أسراً مكونة من فردين حتى أحد عشر فرداً بمعدل واحد أو اثنين، وشملت موظفين في القطاع العام والقطاع الخاص وأصحاب مشاريع خاصة ومزارعين وعمالاً، ما ساهم - في الوصول إلى تصورات متباينة لنظام الدفع المسبق ورصد أثر النظام على الفئات المتنوعة ضمن عينة الدراسة.

ومن خلال أسئلة المقابلة المعمّقة بالاستناد إلى بيانات الخلفية الاجتماعية والاقتصادية تمكنت الدراسة من رصد ومن ثم تحليل الأثر الاقتصادي للنظام الجديد على المستفيدين/ات؛ وكانت الملاحظة الأبرز هي أن نظام الدفع المسبق يفرض على معيل الأسرة اقتطاع المبلغ المالي المخصص لتعبئة الرصيد في بطاقة الشحن (شحن الكرت) للكهرباء أو الماء قبل التصرف بمدخول الأسرة المالي وتوزيع ما يتبقى على الحاجيات الأخرى، وذلك نابع من كون الكهرباء والماء حاجتين لا يمكن للحياة الاستمرار بشكلها الاعتيادي في حال عدم توفرهما، وما كان واضحاً لدى غالبية من تمت مقابلتهم أن الجزء المقطوع من الدخل لصالح الكهرباء والمياه قد يقتطع على حساب حاجات أخرى أساسية ما يفاقم العبء المعيشي على الأسر ذات الدخل المنخفض والتي تعتمد على مصدر رزق عوائده متذبذبة كالعامل في المستوطنات أو داخل الخط الأخضر أو الأعمال الحرة البسيطة، وفي حالة موظفي القطاع العام تبين أن القلق من عدم انتظام الرواتب في مواعيد محددة يضطر الأسر إلى الاحتفاظ بمبلغ مالي يفوق الحاجة لشحن بطاقة الدفع المسبق للماء أو الكهرباء حتى لا يحصل طارئ وينتهي الرصيد مع عدم توفر المال الكافي للشحن، ويشير مبحوث من طولكرم^{٢٥} إلى أن الحاجات الأساسية هي ما يستهلك الدخل الشهري ومع نظام الدفع المسبق « أصبحنا نستغني عن الكثير من الأشياء مثل الملابس والترفيه وكل شيء عدا الماء والكهرباء والطعام»^{٢٦}، ويؤكد رب

٢٥ مقابلة مع المستفيد في مدينة طولكرم. ٢٣ نيسان ٢٠١٢

٢٦ تم اعتماد لغة فصحي بسيطة تحمل مفردات من تمت مقابلتهم وتعبّر حرفياً عمّا قالوا، وذلك تجنباً لما قد تسببه اللغة العامية أو الدارجة من التباس في الفهم أو عدم وضوح.

أسرة من ١١ فرداً أنه «يؤجل شراء بعض أصناف الطعام - تحديداً اللحوم - حتى يتمكن من شحن الكهرباء»^{٢٧}.

وتتعدد أشكال الضرر الاقتصادي اللاحق بالمشاركين وتحديداً من يعتمدون على الكهرباء في أعمالهم كأصحاب البقالات والمطاعم الصغيرة، وتحدث مبحوث من مدينة الخليل عن نظام الدفع المسبق قائلاً: «أحياناً لا يتوفر المال لتعبئة الرصيد ويفصل التيار الكهربائي وهذا يؤدي إلى تلف البضائع، وفي أحيان كثيرة لا يتمكن من الشحن بفترة قصيرة، ويؤدي تلف البضائع إلى خسارة مضاعفة»^{٢٨}، ويصف مبحوث من بيت لحم^{٢٩} يقارب دخله الشهري ٢٠٠٠ شيكل ويقتطع ربعه للكهرباء والمياه ويعول ثمانية أفراد؛ انتهاء الرصيد دون توفر المال لديه على أنه «مصيبة» يمكن أن تحدث كل شهر، ولا سبيل للتعامل معها سوى الاستدانة.

وكان لافتاً أن من تمت مقابلتهم ورأوا نظام الدفع المسبق يناسبهم؛ لم تكن لديهم إشكاليات في توفير أثمان المياه والكهرباء نظراً لأوضاعهم الاقتصادية، وكان مبررهم الأهم لاعتبار الدفع المسبق نظاماً جيداً هو أنه يحول دون تراكم الديون عليهم، ويرى مبحوث من مخيم الدهيشة أن نظام الدفع المسبق جيد لأن دفع ثمن الكهرباء يتم «أول بأول» فلا تتراكم الديون^{٣٠}، وبنفس المبررات يري مبحوث من قرية دار صلاح قضاء بيت لحم^{٣١} أن الدفع المسبق جيد لأن نظام الفاتورة يراكم الديون وهذه عليها فوائد، ويقول مبحوث من قرية بيتلوقضاء رام الله إن «نظام الفاتورة يؤدي لتراكم الديون وهذا يؤدي إلى قيام الشركة بقطع الكهرباء عنك، وفي كلتا الحالتين أنت مضطر للدفع حتى تحصل على الخدمة»^{٣٢}، والملاحظ أن المستفيدين/ات كانوا يفاضلون بين نظامي الدفع المسبق والفاتورة حيث يرى بعض المشاركين أن الدفع المسبق أفضل وذلك لعدم تراكم الديون لصالح الشركات المزودة للخدمة ولأسباب ليس لها علاقة بالقدرة على الدفع، وهنا لا يمكن النظر إلى تكرار خطاب شركات الكهرباء وسلطة الطاقة عن ميزات الدفع المسبق في التنظيم وترتيب الأمور المالية لدى المشاركين على لسان المشاركين أنفسهم كقناعة بفعالية النظام وكفاءته لأن هذا ما يترزع عند التساؤل عن تسليح الحاجات الأساسية وخصخصة قطاعي الكهرباء والمياه.

٢٧ مقابلة مع المستفيد قرية اليامون. ١٤ نيسان ٢٠١٢

٢٨ مقابلة مع المستفيد في مدينة الخليل. ٢٠ نيسان ٢٠١٢

٢٩ مقابلة مع المستفيد في مدينة بيت لحم. ١٧ نيسان ٢٠١٢

٣٠ مقابلة مع المستفيد في مخيم الدهيشة. ١٧ نيسان ٢٠١٢

٣١ مقابلة مع المستفيد في قرية دار صلاح. ١٨ نيسان ٢٠١٢

٣٢ مقابلة مع المستفيد في قرية بيتلوقبتاريخ ٢١ نيسان ٢٠١٢

وبعد سنوات من اعتماد نظام «الفاتورة» في جباية أثمان المياه والكهرباء، وفي ظل الأوضاع الاقتصادية التي رافقت انتفاضة الأقصى وما بعدها والتي دفعت الكثيرين إلى عدم سداد أثمان الكهرباء والماء، يشكّل فرض نظام الدفع المسبق في قطاعي المياه والكهرباء إرباكاً للأسر في توفير احتياجاتها الأساسية، ويعبر عن هذه الحالة بمحوث من رام الله بقوله «بالأول لم تكن نحسب حساب الكهرباء والمياه، اليوم مع أول الشهر نشحن الكرت ومع زيادة، حتى لا ينفد فجأة ونحن لا نملك المال الكافي، وهذا على حساب أمور أو مشتريات أو احتياجات أخرى للأسرة»^{٢٢}، وتتعدد هذه الاحتياجات بدءاً بأصناف الطعام مثل اللحوم والفاكهة وشراء الملابس وصولاً إلى المشاركة في المناسبات الاجتماعية أو الترفيه عن النفس كما قال مبحوث من مخيم نور شمس قرب طولكرم^{٢٣}، وبما أن هنالك إجماعاً لدى المستفيدين/ات على أن الكهرباء والماء من مقومات الحياة التي لا استغناء عنها قطعاً، أكد مجموعة من المستفيدين/ات أنهم اضطروا أكثر من مرة للاستدانة حتى يتمكنوا من تعبئة بطاقة الدفع المسبق للماء والكهرباء الحاجتين المصنفتين كحاجات أساسية.

ومن البديهي كما تقول مستفيدة من نابلس أن يعتبر الدخل الشهري هو ما يتبقى بعد دفع أثمان الكهرباء والمياه لأن هاتين الحاجات لا تمكن الحياة دونهما^{٢٤}، ومن هنا فالتساؤل لا يتم عن الحاجات التي تتأثر جراء نظام الدفع المسبق بل يتم التساؤل عما يتبقى من الدخل للأسرة ومدى كفاية الدخل للحاجات الرئيسية، خاصة وأن مجموعة من المستفيدين/ات لا يتعدى دخلهم الشهري ٢٠٠٠ شيكل يذهب ربعه تقريباً كأثمان للمياه والكهرباء.

ثانياً: الكهرباء والماء حاجات مسبقة الدفع

يشكّل ما تمكن تسميته «تسليح الحاجات الأساسية» المدخل الأهم لفهم التحول المتسارع في قطاعي المياه والكهرباء في الضفة الغربية صوب نظام الدفع المسبق، بإشراف ورعاية السلطة الفلسطينية ممثلة بحكومة تسيير الأعمال وبتنفيذ الهيئات المحلية والشركات الخاصة المسيطرة على الجزء الأكبر من قطاع الكهرباء في الضفة الغربية، وعلى الرغم من كون هذه الخدمات مسلّعة أصلاً قبل نظام الدفع المسبق إلا أن فرض النظام في الضفة الغربية زاد التسليح حدة ودخل بالخدمات الأساسية مرحلة متقدمة من الارتهاق لشروط السوق.

٢٢ مقابلة مع المستفيدة في مدينة رام الله. ٢٢ نيسان ٢٠١٢

٢٤ مقابلة مع المستفيدة في مخيم نور شمس. ٢٣ نيسان ٢٠١٢

٢٥ مقابلة مع مستفيدة في مدينة نابلس. ٢١ نيسان ٢٠١٢

ويمكن النظر إلى الدفع المسبق كنظام جباية يعبر عن درجة مركبة من التسليع فلا يقتصر الأمر على جعل «الحاجات الأساسية» سلعة تباع وتشتري ويراد من العملية تحقيق أكبر قدر من الربح في ظل احتكار للسلع وغياب أي شكل من المنافسة قد يدفع لتحسين جودة السلعة أو الخدمة المرافقة لها، وإنما يعزز هذا النظام اغتراب «الزبون» عن عملية البيع والشراء وكذلك الحال عن السلعة/الخدمة فهو يؤدي ثمنها سلفاً ما يعني أن تقييمه وتقديره للسلعة أو الخدمة ليس ذا قيمة، وهذا الحال في أي سلعة يتم الحصول عليها بالدفع المسبق^{٣٦}، والحال في مجال «الحاجات الأساسية» هي بالضرورة أكثر تطرفاً، فالمشترك مغترب تماماً عن الخدمة وطريقة تقديمها وينحصر تواصله مع الشركات المزودة بالحاجات الأساسية من خلال عملية الدفع والتي تسبق الحصول على الخدمة، وعند سؤال المستفيدين/ات عن وصفهم لعلاقتهم بشركات الكهرباء بدا واضحاً أن شكل الاتصال بين المشترك والشركة مقتصر على موظف شحن الكرت أو الفنيين الذين قاموا في حالات المستفيدين/ات بقطع التيار الكهربائي، وهنا بالضرورة يمكن القول إن شكلاً من أشكال الاغتراب عن قطاع حيوي يفترض أنه عام ولكن تمت خصصته؛ يسهم في اغتراب أعم بين الفرد وحاجاته ووسائل توفيرها، ويؤدي إلى التسليم بالواقع الماضي نحو التسليع، والحال أشد حين تتعامل الهيئة المحلية مع المشتركين كشركة خاصة كما ورد على لسان أحد المستفيدين^{٣٧}، ويمكن رصد هذا الاغتراب في حديث المستفيدين/ات بلغتهم عن موقفهم من نظام الدفع المسبق وتقييمهم له، ففي معرض تقييم نظام الدفع المسبق ككل يقول أحد المستفيدين من الخليل: «الجميع يعانون من النظام، لا توجد إنسانية في نظام الدفع المسبق، وهذا موضوع اقتصادي بحت، في الماضي كان التعامل إنساني، وهنا لا يوجد عدالة أبداً، من لا يملك المال سيعيش دون كهرباء وماء»^{٣٨}، وتقول مستفيدة من نابلس: «يجب أن يكون هنالك صندوق للشكاوى، ويعطى الحق لكل مواطن أن يعبر عن رأيه، ويجب على موظفي الشركة أن يتعاملوا بإنسانية مع المواطنين/ات»^{٣٩}، ويمكن ببساطة اعتبار ورود مفردة «إنسانية» واشتقاقاتها بكثرة خلال المقابلات كناية عن سياق التعامل مع من يقدمون الحاجات الأساسية للمشاركين، وبما أن العلاقة تنحصر في دفع ثمن الحاجة الأساسية/السلعة حتى قبل

٣٦ تمكن ملاحظة حالة متطرفة من تطبيق نظام الدفع المسبق عالمياً وتتمثل في عملية شراء الطعام السريع، حيث يدفع الزبون قيمة ما يود شراءه وتنتهي علاقته مع البائع والمطعم خلال دقائق معدودة ويتناول الطعام المدفوع ثمنه سلفاً ما يعني أن موقفه من جودة الطعام أو طريقة تقديمه ليست ذا قيمة فالهم أن يؤدي ثمنه، وهذا بخلاف النمط الذي يترك للزبون مساحة لتقييم الطعام وإبداء رأيه بوجوده ويعبر عن ذلك لبائعه أو مقدمه إما رمزياً أو مادياً.

٣٧ مقابلة مع المستفيد في مدينة طولكرم بتاريخ ٢٣ نيسان ٢٠١٢

٣٨ مقابلة مع المستفيدة في مدينة الخليل. ٢٠ نيسان ٢٠١٢

٣٩ مقابلة مع المستفيدة في مدينة نابلس. ٢١ نيسان ٢٠١٢

الحصول عليها إلى موظف خلف لوح زجاجي سميك، يغيب ليحلّ مكانه عداد الدفع المسبق وبطاقة التعبئة «الكرت» وحسب؛ سيؤول الأمر بالضرورة إلى اغتراب عن موفري الحاجات الأساسية ومن ثم اغتراب عنها.

ويمكن القول إن الإجراء الذي تتخذه الجهات المزوّدة بالماء والكهرباء في حال عدم السداد والتمتّل بقطع التيار الكهربائي أو المياه عن المشترك يعتبر من أخطر تجلّيات تسليع الحاجات الأساسية، فإلى جانب ما ينطوي عليه حرمان المشترك من الحاجات الأساسية لعدم سداده ثمنها، يمثّل هذا الإجراء انتهاكا قانونيا لحق أساسي هو الحصول على المياه بالدرجة الأولى ومن ثم الكهرباء، وينصّ البند الثالث من المادة الثالثة من قانون المياه الفلسطيني المؤرّخ في ١٧ تموز ٢٠٠٢: «لكل شخص الحق في الحصول على حاجته من المياه ذات الجودة المناسبة لاستعمالها، وعلى كل مؤسسة رسمية أو أهلية تقدم خدمات المياه أن تقوم باتخاذ الإجراءات المناسبة لضمان هذا الحق ووضع الخطط اللازمة لتطوير هذه الخدمات»، ومع نظام الدفع المسبق تم تجاوز شكليّ زائف للمأزق القانوني الحقوقي المتعلق بالحرمان من حاجات أساسية وذلك بتشريع هذا النظام الذي يجعل الحرمان من الحق في الحصول على المياه والكهرباء أمرا عاديا قد يتكرر في الشهر أكثر مرة ويلقى اللوم في حال وقوعه على «المواطن الذي اعتاد على ثقافة عدم الدفع - ثقافة البلاش - وغياب التنظيم» كما تقول شركات الكهرباء دوماً وتغزل السلطة ممثلة بسلطة الطاقة على ذات المنوال، دون أن تواجه الجهات المزوّدة بالخدمات والشركات العاملة في قطاع الكهرباء أي حرج قانوني أو إنساني من مدخل أنها هي من تقوم بعملية قطع توريد المياه أو فصل التيار الكهربائي، في سياق الحديث عن مراحل تطبيق نظام الدفع المسبق في مدينة نابلس تؤكد البلدية أنها في إطار سعيها لتحسين الجباية قامت «باستخدام نظام عدادات الكهرباء مسبقة الدفع للمشاركين «سيئي» الدفع لربط الديون السابقة والتقسيم بحيث لا يسمح النظام بشحن الكارت إلا بعد أن يكون مسددا للأقساط السابقة، وبعد استفاد كافة الإجراءات تضطر البلدية أحيانا الى اللجوء الى فصل التيار الكهربائي ومتابعة المتخلفين عن الدفع»^٤، وتحتمي الشركات والهيئات المحلية في هذه الحالات بقانون الكهرباء العام بمادته ٢٢ والتي تجيز للشركات قطع التيار الكهربائي عن كل مستهلك لم يقدّم بدفع ثلاث فواتير متتالية.

٤٠ http://www.nablus.org/content.php?id__csub=87&id__csubsub=456&id__

itemcontent=6 استعرض بتاريخ ١٥ نيسان ٢٠١٢

وفي هذا الإطار من المهم الإشارة إلى أن تطبيق نظام الدفع المسبق لم يخضع لموافقة المستهلكين/ المشتركين بل تم فرضه عليهم، ضمن سياسة واضحة لدى السلطة الفلسطينية في التوجه لاعتماد الدفع المسبق كنظام الجباية الأكثر كفاءة في مجمل القطاعات الحيوية وبتوجيه واشتراط دولي لضمان استمرار تدفق المساعدات، والتركيز يدور في مجمله على كفاءة هذا النظام في الجباية مع إسقاط وإغفال لقدرة «المواطن» الفلسطيني في الضفة الغربية على الانخراط في هذا الشكل من التعاقد مع الشركات الخاصة المسيطرة على قطاع الكهرباء والمجالس المحلية المشرفة على قطاع المياه برعاية من السلطة الوطنية التي جعلت من «تعزيز صمود الفلسطينيين» هدفا عريضا لحكومة تسيير الأعمال المكلفة منذ يونيو حزيران ٢٠٠٧، ويمكن القول إن نظام الدفع المسبق يشكل حلاً فعالاً لضمان جباية أثمان الكهرباء والمياه وسداد ديون الهيئات المحلية والشركات الخاصة «لإسرائيل»، المزودة بالكهرباء والماء دون اعتبار لأثره على المشتركين، ويجمع من تمت مقابلتهم على أن نظام الدفع المسبق فرض عليهم - على اختلاف موقفهم من النظام - وحتى في حالة الانخراط في النظام إرادياً فإن ذلك لا يعني الفرصة في اختيار النظام من عدمه وإنما استباقاً لاستكمال المشروع بفرض النظام على الجميع، وهنا تبرز إشكالية قانونية أخرى متعلقة بفرض نظام الدفع المسبق على المشتركين؛ لأن «تغيير عداد الكهرباء العادي للمشاركين القدامى إلى عداد مسبق الدفع يتنافى مع الاتفاقية الموقعة ما بين المستهلك وشركة الكهرباء والتي لا تحتوي على بند يلزم المستهلك بتغيير عداده بعدد مسبق الدفع أصلاً»^{٤١}.

واتخذ فرض نظام الدفع المسبق أشكالاً عدة أبرزها؛ الحرمان من تمديد الكهرباء للبناء الجديد إلا بوجود عداد مسبق الدفع للكهرباء، يقول مبحوث من مخيم الجلزون «تم فرض النظام عليّ حين قمت ببناء بيت جديد قريب من المخيم، ورفضوا إيصال الكهرباء للبيت إلا بعد تركيب عداد الدفع المسبق»^{٤٢}، ويتكرر الأمر في حديث مستفيدة من مخيم بلاطة في نابلس فقد تم فرض عداد الدفع المسبق عليهم «لأننا قمنا بالبناء في منطقة تشكل امتداداً للمخيم، وتم اشتراط تركيب عدادات الدفع المسبق حتى يقوموا بتمديد الكهرباء للمنازل فاضطررنا على الموافقة لأن رفضنا يعني العيش بدون كهرباء»^{٤٣}، وفي حالة مبحوث من قرية الشيوخ قضاء الخليل فإن الفرض تم بقوة الشرطة التي رافقت من قاموا بتركيب العدادات^{٤٤}، وفي حديث مبحوث من بيت لحم تبين أن شركة الكهرباء

٤١ <http://arabic.pnn.ps/index.php/local/7901> استعرض بتاريخ ١٤ نيسان ٢٠١٢

٤٢ مقابلة مع المستفيد في مخيم الجلزون. ٢٠ نيسان ٢٠١٢

٤٣ مقابلة مع المستفيد في مخيم بلاطة. ٢٢ نيسان ٢٠١٢

٤٤ مقابلة مع المستفيد في قرية الشيوخ. ١٨ نيسان ٢٠١٢

الخاصة «قامت بقطع التيار الكهربائي عن المنزل، واشترطت أن نتحوّل إلى نظام الدفع المسبق وندفع جزءاً من الديون حتى تتم إعادة التيار الكهربائي للمنزل»^{٤٥}.

وبعد سنوات طويلة تم التعامل خلالها مع المياه والكهرباء كسلع تشتري وتباع، استقر في أذهان الكثيرين ومنهم من تمت مقابلتهم أن هذه الخدمات تعتبر سلعا ولا يترددون في دفع أثمانها، وجوهر الاعتراض هو على تنظيم عملية الحصول على الكهرباء والمياه وجباية أثمانها وحجم الدعم الحكومي لهذين القطاعين؛ إلا أن بعض من تمت مقابلتهم ينظرون إلى الكهرباء والماء - الماء تحديداً - كحاجات أساسية، ويعتقدون بأحقيتهم في الحصول عليها دون أي مقابل، ويعتقد مبحوث من رام الله أنه إذا كان الفلسطينيون في الضفة «مواطنين» فإن الماء والكهرباء حقوق أساسية لهم ويجب ألا يدفعوا مقابلاً مادياً لقاء الحصول عليها^{٤٦}، ويعتقد مبحوث من مدينة الخليل أن كون المياه والكهرباء «حاجات أساسية يتم استغلالها من قبل الشركات والاستثمار في حاجاتنا كون الربح من ورائها مضمونا، ولا يمكن أن يستغني عنها أحد»^{٤٧}، وعلى الرغم من القناعة لدى غالبية المستفيدين/ات أن المياه والكهرباء حاجات أساسية والحصول عليها حق أساسي، يختفي الإجماع عند الحديث عن الحصول عليها دون مقابل؛ (هل نحن مع فكرة عدم دفع الناس لثمن الكهرباء والماء أم ضمان حصول العائلات الفقيرة عليها)

وفي سياق تلمس فهم المستفيدين/ات للمياه والكهرباء كحقوق أساسية يبرز التباين في الآراء والتصورات حول الجهة الملزمة بتوفير هذا الحقوق وتنظيم حصول الفلسطينيين في الضفة عليها، وهنا يتم التعامل مع السلطة الفلسطينية بصفته المسؤول عن توفير هذا الحقوق، إلا أن الحديث عن دور السلطة استجلب في المقابلات حديثاً عن سياسة السلطة تجاه المياه والكهرباء كحاجات أساسية، ومع اعتقاد مبحوث من رام الله أن الكهرباء والماء «حقوق أساسية للمواطنين ولا يفترض أن يدفع مقابل مالي لها، إلا أن حكومتنا - حكومة سلام فياض - ليست لديها موارد مالية سوى الضرائب، مع وجود ديون المياه والكهرباء «لإسرائيل» والتي فرض على السلطة ان تدفعها، ومن أين ستدفع السلطة؟»^{٤٨} أكد من جيوب المواطنين/ات «أ»، هذا التصور تردد كثيراً في الحديث المطول مع من تمت مقابلتهم، واعتبر مبحوث من مدينة جنين أن السلطة تساهم في تخفيف أعباء الاحتلال،

٤٥ مقابلة مع المستفيد في مدينة بيت لحم بتاريخ ١٩ نيسان ٢٠١٢

٤٦ مقابلة مع المستفيد في مدينة رام الله. ٢٣ نيسان ٢٠١٢

٤٧ مقابلة مع المستفيد في مدينة الخليل. ٢٠ نيسان ٢٠١٢

٤٨ مرجع سابق.

«هم يقولون دوماً إنه الاحتلال الأرخص في العالم وهم يساعدونه في ذلك، وطبعاً على حساب المواطنين/ات»^{٤٩}.

ثالثاً: خصخصة المياه والكهرباء

منذ بدء العمل بنظام الدفع المسبق في جباية المياه والكهرباء بدا جلياً أن إقرار هذا النظام تتولاه السلطة الفلسطينية من النواحي التشريعية من خلال إقرار مجلس الوزراء في جلسته الأسبوعية رقم (٥١) المنعقدة بتاريخ ٧ حزيران ٢٠١٠ تركيب عدادات الدفع المسبق للمياه، وذلك ضمن الشروط والمواصفات الفنية التي سيتم إعدادها لهذا الغرض من قبل سلطة المياه ووزارة الحكم المحلي، وكذلك النواحي التنفيذية^{٥٠} ومن خلال المنح المخصص لشراء عدادات الدفع المسبق من قبل سلطة الطاقة في مجال الكهرباء بتمويل من البنك الدولي، ما يعني القيام بدور تمهيدي تنظيمي يسهّل على الشركات الخاصة عملها في هذين القطاعين الحيويين، وفي هذا الإطار أيضاً تتولى السلطة الفلسطينية مهمة التفاوض مع «إسرائيل» لصالح الشركات الخاصة ليثبت أن السلطة الفلسطينية ممثلة بسلطة الطاقة تقوم مقام الوسيط الممهد في العلاقة بين الشركات الخاصة والسلطات «الإسرائيلية» وكذلك الحال بين الشركات الخاصة و«المواطنين/ات» في الضفة الغربية في معرض دعوته «المواطنين/ات» إلى محاربة «سرقة التيار الكهربائي» يؤكد رئيس مجلس إدارة شركة كهرباء القدس هشام العمري أن تركيب عدادات الدفع المسبق هي سياسة السلطة الوطنية وليست سياسة الشركة فقط، وأن سلطة الطاقة حصلت على تمويل من عدة دول مانحة لشراء ما لا يقل عن ٢٠٠ ألف عداد وتركيبها في الضفة الغربية وقطاع غزة^{٥١}، ولا يمكن بحال فصل ما يجري في قطاعي الكهرباء والمياه عن السياسات العامة لحكومة تسيير الأعمال برئاسة سلام فياض ضمن النهج النيوليبرالي المقر من قبل البنك الدولي وصندوق النقد والمناحين والقاضي بالتوسع بالخصخصة^{٥٢}

٤٩ مقابلة مع المستفيد في مدينة جنين. ٢٢ نيسان ٢٠١٢

٥٠ حصلت سلطة الطاقة على تمويل من الدول المانحة لشراء قرابة ٢٠٠ ألف عداد دفع مسبق للكهرباء وبدأ التركيب مجاناً في عدة مناطق وتم تمويل بلدية جنين مثلاً في ١٠ تشرين ثاني ٢٠٠٧ للبدء بتطبيق النظام في المدينة، لئتم بعد ذلك تأسيس شركة كهرباء الشمال ومساهمة بلدية جنين فيها ونقل قسم الكهرباء بكامل منشأته وأقسامه ومحتوياته للشركة وهذا ما قامت به البلديات المساهمة في الشركة أيضاً.

٥١ <http://www.alquds.com/news/article/view/id/343603> استعرض بتاريخ ١٤ نيسان ٢٠١٢

٥٢ في صلب التوسع في سياسات الخصخصة وقريباً من نظام الدفع المسبق يقول الباحث إياد الرياحي أن الأمر بلغ حدّ «خصخصة الشوارع العامة في مدينة رام الله التي تقاسمتها الشرطة والبلدية: فالأولى وضعت الكثير من الخطوط الحمراء لمنع التوقف، والثانية طلت الشوارع بالخطوط الزرقاء كإشارة إلى منطقة دفع مسبق مقابل التوقف»، ويستكمل الباحث إياد الرياحي تصوّره بالقول: «لقد تجاهل الكثيرون أن ذلك المشروع يأتي ضمن سياق تحويل كل الخدمات الأساسية إلى خدمات مسبقة الدفع، مستقبلاً سيتم تحويل

بما يشمل القطاعات الحيوية كالمياه والكهرباء، وهذا يعني إخضاع الحاجات الأساسية لمنطق السوق. وفي الوقت الذي أبدت غالبية من تمت مقابلتهم اقتناعاً كاملاً بأن السلطة الفلسطينية ممثلة بالحكومة هي المسؤولة بشكل كامل عن توفير الحاجات الأساسية للفلسطينيين في الضفة وهي المسؤولة عن قطاعي المياه والكهرباء، أكدت الغالبية أن على السلطة تحمّل مسؤوليتها تجاه هذين القطاعين من خلال دعم أثمان الماء والكهرباء حتى تصبح أثماناً رمزية لا أن تترك القطاعين لسيطرة القطاع الخاص، فهذه القطاعات «يجب أن تبقى بيد القطاع العام، لأن الشركات الخاصة محكومة بالربح، وهنا توضع الحاجات الأساسية وفق منطق السوق، وهذا مرفوض، والحال الفلسطيني والاقتصاد لا يحتمل الخصخصة، في مرحلة يتحوّل فيها كل شيء نحو الخصخصة وبرعاية السلطة» كما قال مبحوث يتنقل بين جنين ورام الله^{٥٢}، وأكد مبحوث من نابلس أن «ادعاء السلطة للاستقلالية والقدرة على بناء دولة يجعلها ملزمة بتوفير هذه الحاجات الأساسية لمن تمارس عليهم سلطتها»^{٥٣}.

ويظهر من إجابات المستفيدين/ات حول الدور الذي يتطلعون لقيام السلطة الفلسطينية به تجاه قطاعي الكهرباء والمياه، الاقتناع بأن السلطة هي الجهة التي يتطلعون في غالبيتهم لتوليها إدارة هذين القطاعين على اعتبار أنهما قطاعان عموميان، إلى جانب العمل على دعم المياه والكهرباء والسلع الأساسية، ويرى مبحوث من رام الله أن على السلطة أن تخلّص قطاع الكهرباء من سيطرة الشركات الخاصة، وأن تستخدم الأرباح في تحسين الخدمات العامة كالصحة والتعليم... في ظل وجود الشركات نحن ندفع ضريبة لاحتلال وضريبة للسلطة وضريبة للشركات والأرباح تجنيها الشركات في النهاية»^{٥٤}.

وفي معرض تنفيذ الادعاء بأن الخصخصة تضمن تخصصاً أفضل وكفاءة أعلى وهذا الافتراض

الجباية إلى شركة قطاع خاص، وستحصل البلدية على القليل، القليل جداً، وذلك لاتهام البلدية بعدم الكفاءة، وبالتالي يجب تحويل إدارة هذا المشروع إلى القطاع الخاص، هذا الحاصل أصلاً في مجتمعات مواقف السيارات والباصات المركزية، حيث تشرف على نظافتها البلدية، بينما تخضع إدارتها إلى شركة قطاع خاص أخذت امتياز بناءها في العديد من المدن الفلسطينية». اياد، الرياحي. «بعد عامين من خطة الإصلاح والتنمية: الفقراء ما زالوا يدفعون الثمن». ملحق بدائل، العدد الرابع، ٢٠١٠. للحصول على النسخة

الإلكترونية من الملحق على الرابط التالي: <http://www.bisan.org/Bada2el-4.pdf>

٥٢ مقابلة سابقة.

٥٤ مقابلة في مع المستفيد في مدينة نابلس بتاريخ ٢٢ نيسان ٢٠١٢

٥٥ مقابلة مع المستفيد في مدينة رام الله بتاريخ ٢٠ نيسان ٢٠١٢

يتم التعامل معه كمسألة لدى الكثير من التقنيين المنتهين من التوسع في الخصخصة^{٥٦}، وفي مقابلة مع نائب رئيس بلدية جنين والقائم بأعمال رئيس البلدية علي نيهان قال صراحة إن السبب الرئيس في الموافقة على المساهمة في تأسيس شركة كهرباء الشمال أنه لا يؤمن أبداً في القطاع العام، وأنه مع الخصخصة، وعند سؤاله عن فهمه للخصخصة قال: "أنا مع الخصخصة إن كانت تعني التخصص، الفرق بين القطاع العام والخاص هو كالفرق بين الطبيب العام والخاص، وأنا مع التخصص"^{٥٧}، مع الإشارة إلى أن بلدية جنين كانت السبب في تطبيق نظام الدفع المسبق في قطاع الكهرباء، وتفاخر البلدية بتسديدها كامل ديونها للشركة القطرية الإسرائيلية، وتسليم قسم الكهرباء بعد ذلك لشركة كهرباء الشمال.

وبدا واضحا لدى غالبية من تمت مقابلتهم أن تقييمهم لعمل شركات الكهرباء يعكس عدم ثقة وشعورا بالتقصير من قبل الشركات ويعتقد الغالبية أنهم مستغلون من قبل شركات الكهرباء، ويصف مبحوث من مدينة بيت لحم تجربته الشخصية مع شركة الكهرباء على أنها «سيئة»، ولم يتغير شيء بعد التحول من عمومية لخاصة وهي أسوأ مؤسسة في البلد^{٥٨}، وفي اليامون قضاء جنين يؤكد مبحوث آخر أنه «ليست هنالك أي ميزات في التعامل مع المواطنين/ات، حتى الصيانة ندفعها بثمن، كل شيء ربحي ولا يقدم شيء لصالح المواطن، وللعلم هناك الكثير من الناس يفكرون بالانفصال عن شركة الكهرباء من خلال مولدات للكهرباء خاصة يتشارك فيها أهالي الأحياء^{٥٩}»، وتعددت إجابات المستفيدين/ات لتصب في ذات السياق، وشدد مبحوث من نابلس على أنه «حين يتعلق الموضوع بحقهم - أي الشركة - يحصلونه بأي شكل، وحين يتعلق بحقنا فلا يفعلون شيئا^{٦٠}»، ومن بين ٣٣ مقابلة معمقة عبر مبحوثان اثنان فقط عن رضاهم عن مستوى عمل شركات الكهرباء في مناطقهم، فأثنى مبحوث من نابلس على «شباب» الشركة قائلاً إنهم «لطفاء ودودون في التعامل»، وقال مبحوث من دار صلاح قضاء بيت لحم إنه يدفع أولاً بأول ولذلك لا توجد لديه مشاكل مع الشركة.

٥٦ خلال ورشة تناقش عدادات الدفع المسبق في طوباس أكد المهندس عيسى ضبابات، مدير فرع نقابة المهندسين في طوباس، أن العالم كله، يسعى الآن إلى الخصخصة في قطاع الخدمات من أجل تقديم خدمة أفضل للمواطن، وإن فكرة نظام عدادات الدفع المسبق فكرة جيدة وجديرة بالاهتمام، وبحاجة إلى تمويل لازم يساعد البلديات في تطبيقها، وبالضرورة ينطلق التصور المذكور من رؤية تقنية لتنظيم قطاع الكهرباء بعيدا عن الوعي بكل تبعات التوسع بالخصخصة، ويكتسب هذا التصريح أهمية مضاعفة حين يصدر عن ممثل نقابة بحجم نقابة المهندسين.

٥٧ مقابلة أجريت مع القائم بأعمال رئيس البلدية في مقر البلدية في جنين بتاريخ ١٤ نيسان ٢٠١٢

٥٨ مقابلة سابقة.

٥٩ مقابلة مع المستفيد في قرية اليامون. ١٩ نيسان ٢٠١٢

٦٠ مقابلة مع المستفيد في مدينة نابلس. ٢١ نيسان ٢٠١٢

وفي سياق طرح الخصخصة كجزء من توجّه لدعم الكفاءة وتقديم خدمة أفضل للمستهلك يتداعي هذا الادعاء سريعا لدى من تمت مقابلتهم، فالترويج للشركات الخاصة كونها الأكفأ يعني أن المطلوب هو بالمحصلة خدمة أفضل وأكفأ وهذه غير متوفرة كما رأى المستفيدين/ات، وتجعل من غير المستهجن وفق هذا المنطق أن يطالب أحد المستفيدين بالحصول على الماء والكهرباء ” من مستوطنة، فالمهم الخدمة“ ، وفي حالة مبحوث آخر من قرية بيت فورك قضاء نابلس والتي تزوّد بالكهرباء من مستوطنة قريبة بناء على اتفاق بين المجلس المحلي للقرية والمجلس المحلي للمستوطنة، فهو يرى أنه من ”الأفضل لنا البقاء مع الشركة ”الإسرائيلية“ ، لأنه إذا تحوّلنا مع السلطة ستستلم القرية شركة خاصة (شركة كهرباء الشمال) وهم ليست لديهم صيانة جيدة ويعاني التيار من كثرة الانقطاعات، بالإضافة إلى أن قدرات الشركة ”الإسرائيلية“ الفنية والمعدات أفضل من الشركة الفلسطينية“^{٦١}، وفي إطار فتح المجال للمقارنات وفق محدد الكفاءة ستتلاشى الاعتبارات ”الوطنية“ والقيم الداعية إلى مقاطعة الاحتلال ما دام منطق الكفاءة هو السائد بعيدا عن أي قيمة ضمن سوق لا مكان للقيم فيه وفق التصوّر النيوليبرالي الماضي قدما في التحوّل إلى واقع في الضفة الغربية، وفي هذا السياق يمكن التساؤل عن شكل الرقابة على كفاءة الخدمة التي تقدمها شركات الكهرباء، مع الإشارة إلى حديث العديد من المستفيدين/ات عن مشاكل تقنية كبيرة في عدادات الدفع المسبق تؤدي في كثير من الأحيان إلى فقدان العدادات لبياناتها بالإضافة إلى عديد المشكلات المتعلقة بالصيانة وعدم توفرها أو تأخرها لفترات طويلة^{٦٢}.

رابعاً: الدفع المسبق... ضمان اموال الشركات أولاً

ضمن المقابلات المعمّقة التي أجريت لأغراض الوقوف على أثر تطبيق نظام الدفع المسبق على ”المواطنين/ات“ في الضفة الغربية، بدا أن حجم الاستياء من واقع قطاعي المياه والكهرباء في منطقة طولكرم يفوق المناطق الأخرى بشكل صارخ، فالمضي بنظام الدفع المسبق يمضي بخطى متسارعة في المحافظة، علاوة على اعتماد سياسة تقوم على ربط كل الخدمات التي تقدمها الهيئات

٦١ مقابلة مع المستفيد في قرية بيت فوريك . ٢٢ نيسان ٢٠١٢

٦٢ في مقابلة مع المهندس معاوية الهدمي المدير التنفيذي للشركة الفنية للتطبيقات الهندسية المستوردة لجميع عدادات الدفع المسبق للمياه في الضفة وقرابة ١٠٠ ألف عداد كهرباء أكد انه في الغالب لم تكن تتوفر إمكانيات الصيانة للعدادات، وكذلك لم يتم اختبار العدادات الجديدة والاستفادة من تجارب سابقة في حالات أخرى ودول أخرى، أي تم اعتماد النظام قبل التحضير له، ومن المشاكل المهمة ما يحدث للعداد عند انقطاع التيار الكهربائي؛ فالكثير من العدادات كانت تفقد البيانات بمجرد انقطاع التيار، وبالتالي يضع الرصيد من حساب المستخدم ولا تعلم الشركة المبلغ الذي تبقى في العداد، وباختصار كان انقطاع التيار يسبب مشاكل كبيرة في العدادات ولا إمكانية للصيانة على الأقل في مراحل تطبيق النظام الأولى».

المحلية مع بطاقة الدفع المسبق ما يعني خصم قيمة الضرائب وأثمان الخدمات الأخرى من قيمة شحن بطاقة التعبئة، إلى جانب ربط قطاعي المياه والكهرباء معا بحيث لا يتم شحن بطاقة الدفع المسبق الخاصة بالكهرباء إن كانت هنالك ديون على المواطن في قطاع المياه ولم تتم جدولتها، وبالتالي فإن الأولوية قبل كل شيء هي للجباية وتحصيل الأثمان بأي شكل وربط الخدمات الأساسية كلها بنظام الدفع المسبق.

يفسر هذا التحول المتسارع نحو نظام جباية يواجه بسخط شعبي حديث لرئيس بلدية طولكرم يعبر بوضوح عما وراء هذه السياسات، ويؤكد المهندس إياد الجلاد أن بلدية طولكرم لجأت إلى استخدام العدادات مسبقا للدفع لحل مشكلة جباية أثمان الكهرباء بصورة شهرية حيث تقوم البلدية بدفع فاتورة الكهرباء الشهرية لشركة الكهرباء القطرية "الإسرائيلية" لضمان استمرار تزويد البلدية بالكهرباء لعموم المواطنين/ات في المدينة والضواحي، وقال إن الآلية المتبعة لجباية أثمان المياه والكهرباء متبعة منذ أكثر من عامين، وتم ربط دفع ثمن الكهرباء بالمياه لعدة أسباب أهمها إنجاح مشروع وادي الزومر^{٦٣}، حيث اشترطت الجهات المانحة للمشروع وتحديد مؤسسة (kfw) الألمانية، رفع نسبة جباية المياه التي كانت شبه معدومة إلى أكثر من ٦٠٪ كشرط لتنفيذ مشروع وادي الزومر، وبالتالي كان لا بد من ربط المياه بالكهرباء، بالإضافة إلى التكلفة المتزايدة التي تقع على عاتق البلدية في توفير المياه وبشكل مستمر لعموم المواطنين/ات في مدينة طولكرم وضواحيها^{٦٤}.

يعبر حديث رئيس بلدية طولكرم عن اشتراط الجهات المانحة اعتماد الدفع المسبق كنظام جباية وربط الخدمات ببعضها وتحقيق نسبة معينة من الجباية، عن الدافع الرئيس وراء المضي قدما في سياسات اقتصادية اجتماعية غير محسوبة المخاطر ويبدو بشكل جلي مقدار ضررها على الفئات المحتاجة وعلى عموم المجتمع، وهو الاستجابة لاشتراط البنك الدولي وصندوق الدولي والمانحين ضمن رؤية عامة لواقع الاقتصادي الاجتماعي، وفي ذات السياق يلاحظ نشاط مؤسسة التعاون الانمائى الألماني (GTZ) مع الاتحاد الفلسطيني للهيئات المحلية، ودورها في صياغة وتوجيه نظام عمل البلديات وبالتحديد في قطاع الخدمات وتعرفتها وطرق جباية أثمانها، ويرد في تقرير لرئاسة الوزراء أن تعديل قانون المياه رقم ٣ لعام ٢٠٠٢ يأتي بما "يتناسب مع الرؤية المستقبلية

٦٣ يتمثل مشروع وادي الزومر في انشاء شبكات صرف صحي داخلية للبلديات والقرى أعضاء مجلس خدمات واد الزومر للصرف الصحي وتحديد ا مدينة طولكرم وبيت ليد ورامين وعنبتا وكضاللبد وبلعا واكتابا ومخيبي نورشمس وطولكرم وكذلك إنشاء خط رئيسي ناقل بمحاذاة واد الزومر ابتداء من مدخل بيت ليد بطول ٢٢ كم، ويبدأ القسم الأول من المشروع في مدينة نابلس ويمتد حتى طولكرم مع مجرى الوادي الذي سمي قديما نهر الإسكندرون.

٦٤ مراد ياسين، «عدادات الدفع المسبق في بؤرة الجدل مجددا»، حياة وسوق، (العدد ٥٠، ٢١ نيسان ٢٠١٢)، ص٦٤

لسلطة المياه لتطوير قطاع المياه بمشاركة اللجنة المشكلة بهذا الخصوص، ومتابعة شبكة مقدمي خدمات المياه في فلسطين بالتعاون مع الوكالة الألمانية للتعاون الفني (GTZ)^{٦٥}، وفي سياق العلاقة مع الهيئات المحلية يشدد حازم قواسمي مدير العمليات في صندوق تطوير وإقراض البلديات على أهمية التعاون بين الصندوق وبين الاتحاد الفلسطيني للهيئات المحلية ومؤسسة التعاون الانمائي (GTZ)، في سبيل “إيجاد أداء مالي متوازن تتماشى فيه تكلفة تقديم الخدمة للمواطن مع ما يتم جمعه من رسوم مقابل هذه الخدمات” مما يعني ربط جودة الخدمة بمدى التزام “المواطن” بالدفع، ليؤكد بعد ذلك أولريش نيتشكه مدير برنامج تطوير الحكم المحلي والمجتمع المدني في (GTZ) في ذات السياق على “أن العائد المالي هو أساس عمل أي بلدية”، فالعائد المادي أهم من القيام بالدور الاساسي التي وجدت من أجله هذه الهيئات وهو توفير الخدمات “للمواطنين/ات” كحق للمواطنين/ات وكواجب على هذه الهيئات، لتتحول إلى مجرد شركة خاصة تهدف الى الربح مقابل تقديم الخدمة، وعليها أن تضمن تحقيق هذا الهدف من خلال السياسات والأنظمة، وفي هذا تماشي مع سياسة “خصخصة القطاع العام” التي تقوم بها السلطة وتدعمها بها الجهات الخارجية، فالقطاع العام لم يقيم فقط بنقل مسؤولياته إلى القطاع الخاص، بل تحول هو أيضا للعمل بنفس الآلية والأهداف، جاء ذلك ضمن نقاش مطوّل حول معايير احتساب تكاليف الخدمات التي تقدمها الهيئات المحلية وأصول تحديد التعرفة للمياه والنفايات، والتي باتت تجبى رزمة واحدة من بطاقة تعبئة الكهرباء أو المياه، تضاف إليها نسبة من الديون السابقة تصل إلى ٥٠٪ من قيمة الرصيد المضاف عند الشحن بصرف النظر عن عدد مرات التعبئة شهريا، وفي حديث لرئيس بلدية طولكرم حول شكاوى المواطن من جباية البلدية لقرابة ٥٠٪ من الرصيد حين التعبئة كجزء من سداد الديون، يؤكد أن البلدية تجبى أقل من ٥٠٪ - مع تأكيد من قابلناهم أن الخصم يصل لخمسين بالمئة - مشددا على أن البلدية تزوّد المواطنين/ات بالكهرباء ولو بمقدار ٢٠ شيكل^{٦٦}، هذا ما أشارت له مستفيدة من الجاروشية قضاء طولكرم بقولها: “لو ذهبت لتعبئة رصيد بعشرين شيكل ستخصم منها خمسون بالمئة، وقد يخصم منها بدل خدمة النفايات وسأصبح مدينة للبلدية حينها بدل أن أتمكن من الشحن!”.

ومن خلال المقابلات المعمّقة مع المشتركين تمكن ملاحظة أن نظام الدفع المسبق تم تطبيقه بمعزل عن ملاءمته للظروف الاقتصادية والاجتماعية للفلسطينيين في الضفة الغربية، وإنما استجابة لاشتراط خارجي، فني واقع يعيش اضطرابا اقتصاديا ولا تتوفر فيه المداخل بصورة منتظمة وثابتة

٦٥ السلطة الوطنية الفلسطينية رئاسة مجلس الوزراء. التقرير الربعي الأول السنة الثانية ١٦ حزيران - ١٦ ايلول ٢٠٠٨.

لدى قطاعات واسعة من المجتمع الفلسطيني يبدو إلزام المشتركين بالدفع المسبق إقطاعاً لكاهلهم بما لا يحتملون، ويرى مبحوث من جنين أن "الكثرت يضمن حق الشركة فقط، ولا يضمن حق الناس، خاصة من لا يمتلكون دخلاً منتظماً"^{٦٦}، وفي هذا السياق يظهر جانب آخر من هذه السياسات وهو ما يتعلق بالحصول على براءة ذمة من الهيئات المحلية وشركات الكهرباء تؤكد عدم وجود ديون عليهم أو أنهم بدؤوا بجدولتها ليتمكنوا من إتمام المعاملات الرسمية كعامله الحصول على رخصة سياقة عمومي، وحتى لتجديد جواز سفر كما حصل مع مستفيدة أخت أسير من مخيم بلاطة كانت تنوي تجديد جواز سفرها وجواز سفر أمها فطلب منهما براءة ذمة من شركة الكهرباء.

لا يمكن فهم هذا التشدد في تطبيق نظام الدفع المسبق إلا كجزء من سياسة عامة تسعى لتحويل كل الخدمات الأساسية المقدمة من الهيئات المحلية والسلطة الفلسطينية إلى نظام الدفع المسبق، وهنا تحضر الكفاءة في الجباية كمحدد مهم لحجم التمويل ومستواه والقطاعات التي يطالها، ويحضر كذلك السعي الدؤوب لتسديد الديون المتراكمة على الهيئات المحلية وشركات الكهرباء لصالح شركة الكهرباء القطرية «الإسرائيلية»، فتحصيل الديون هدف أساسي لإقرار النظام بكل التشدد الحاصل يشير القائم بأعمال رئيس بلدية جنين في المقابلة التي أجريت معه إلى تمكّن البلدية من تسديد كل ما عليها من ديون لشركة الكهرباء «الإسرائيلية» وغيرها بشكل كامل، ويؤكد في ذات السياق رئيس بلدية طولكرم أن النظام الجديد للجباية مكن البلدية من تسديد ٧٥٪ من فاتورة الكهرباء الواردة إليها من الشركة القطرية «الإسرائيلية»، ويقيم النظام وجدواه من خلال حجم الديون التي يحصلها من خلال خصم نسبة من مبلغ التعبئة في كل مرة شحن، وهنا يتصل السياق بأحد أهم أهداف إقرار النظام هو جباية أثمان الكهرباء والمياه لصالح الشركات «الإسرائيلية».

خامساً: "جباة لصالح الاحتلال الأرحص"

وفقاً للقانون الدولي واتفاقية جنيف الرابعة، حول المجتمعات الخاضعة للاحتلال، فإن سلطات الاحتلال الحربي "الإسرائيلي" هي مسؤولة عن توفير الخدمات الأساسية للمواطنين الفلسطينيين، وضمان سير المرافق الحيوية، بما أن الأراضي الفلسطينية هي أرض محتلة من قبلها وتقرض سلطاتها على جميع المعابر البرية والبحرية والجوية، وفي هذا الإطار ينظر كثيرون في سياق نقدهم لاتفاق أوسلو المؤسس لوجود سلطة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة على أنه مشروع يوفّر "لإسرائيل" التخلي عن العبء الاقتصادي والإداري لاحتلالها للضفة وغزة، مع بقائها مسيطرة

بشكل كامل من الناحية الأمنية وكذلك من الناحية الاقتصادية على سوق الضفة وغزة وحركة البضائع والأفراد من مناطق السلطة الفلسطينية وإليها، بالإضافة إلى السيطرة على الثروات الطبيعية والمياه الجوفية وغيرها من معالم السيادة بمفهومها العام، وترسخ هذا التصور في مراحل عديدة خصوصا تلك التي كان يتعثر فيها المسار التفاوضي وتصّر "إسرائيل" علانية على عدم منح السلطة من السيادة والصلاحيات ما يتجاوز دورها الأمني والإداري، وهذا التصور برز ويبرز كثيرا في حديث مسؤولين في السلطة ووزراء في حكوماتها عن كون الاحتلال "الإسرائيلي" هو "الأقل كلفة" في التاريخ، والتذمر أكثر من مرة لمرعاة عملية السلام من كون "إسرائيل" تريد سلطة أشبه ببلدية كبيرة تريحها من تولى الشؤون الحياتية للفلسطينيين وتزيل عنها عبء رعاية السكان الخاضعين لاحتلالها.

وعلى الرغم من توفر القناعة لدى قيادة السلطة وحكومتها بالسعي "الإسرائيلي" لنزع الطابع السياسي عن السلطة الفلسطينية وتحميلها العبء الاقتصادي للفلسطينيين في الضفة وغزة، إلا أن مسار العلاقة بين السلطة والاحتلال يعبر عن قبول القيام بهذا الدور بدعم من الدول المانحة وضغط منها، وفي سياق موضوع الدراسة نظام الدفع المسبق في قطاعي المياه والكهرباء، يتضح بجلاء أن السلطة الفلسطينية ممثلة بسلطة الطاقة ووزارة الحكم المحلي المشرفة على الهيئات المحلية تقوم بدور "الجابي" لأثمان المياه والكهرباء لتسليمها للشركات "الإسرائيلية"، وتؤكد سلطة الطاقة قيامها بدور الوسيط بين شركات الكهرباء و"الجانب الإسرائيلي"^{٦٧}، وفي حديث رؤساء البلديات عن أهمية نظام الدفع المسبق كان بارزا الاستشهاد بالكفاءة في تسديد الديون المستحقة للشركات «الإسرائيلية» وتحديد شركة الكهرباء القطرية، ويمكن هنا ملاحظة الحالة المركبة في تسليع الحاجات الأساسية ودفع أثمانها للمستعمر «الإسرائيلي» في إسقاط لكل خصوصية فلسطينية نابعة من الحالة الاستعمارية القائمة، ليظهر الأمر وكأن هنالك دولة ما تشتري الطاقة من دولة أخرى وتسدّد أثمانها خشية الإخلال بالعقد المبرم بينهما ما سيسبب انقطاعا في توريد الطاقة/ السلعة، فليس الأمر مقتصرًا على تحمّل عبء الاحتلال الاقتصادي، بل يمتد إلى نفي خصوصية الحالة الفلسطينية، حالة الشعب الخاضع للاحتلال والاستغلال لموارده واستغلال قواه العاملة الرخيصة.

٦٧ يؤكد رئيس سلطة الطاقة عمر كتانة هذه الوساطة خلال حديثه عن التفاوض مع الحكومة «الإسرائيلية» على صيغة التعاقد مع شركة كهرباء القدس قائلا: «إن سلطة الطاقة قطعت شوطا مع الجانب «الإسرائيلي» لتحويل العلاقة التجارية ما بين شركة كهرباء القدس إلى علاقة تعتمد على اتفاقيات وعقود، وتوصلنا إلى مسودة للعقد التجاري قبل سنتين، وحتى اللحظة لم يوقع عليها «الإسرائيليون»، وأعدنا طرح هذا الأمر في اتفاقية بناء محطات تحويل للطاقة الكهربائية التي نقوم بالتفاوض عليها مع «الإسرائيليين»، وستحدد حقوق وواجبات كل طرف بما فيها قضية تثبيت الأسعار والتأخير في الدفع وتاريخ استحقاقه».

وفي المقابلات المعمّقة مع المستفيدين/ات رأى بعضهم أن نظام الدفع المسبق هو محاولة من السلطة الفلسطينية للتخلص من العبء الذي ألقاه الاحتلال على عاتقها عبر إلقائه على كاهل الفلسطينيين في الضفة، ويرى مبحوث من قرية الشيوخ قضاء الخليل أنه «إذا لم تكن السلطة قادرة على حمل هذه القطاعات، فلماذا هي موجودة أصلاً ولماذا تحمّلها للمواطنين؟»، وترى مستفيدة من الجاروشية قضاء طولكرم أن جباية السلطة لأثمان المياه والكهرباء لصالح «إسرائيل» يحرم الفلسطينيين من القدرة على التمرد على الاحتلال من خلال رفض دفع أثمان المياه والكهرباء فتقول: «مشكلتنا بشكل رئيسي مع السلطة، كنا في الماضي قادرين على مقاومة «إسرائيل» ونرفض الالتزام بما تملبه علينا، أما اليوم فلا يمكننا مواجهة السلطة، ولا يمكننا الاحتجاج عبر رفض دفع أثمان المياه والكهرباء»^{٦٨}، وهنا تمكن ملاحظة أن رفض دفع أثمان المياه والكهرباء يمثّل فعلاً احتجاجاً مدنياً ضد السلطة التي تعمل على تسليعه، وتمكن ملاحظة أن الطابع الاحتجاجي في فعل الامتناع عن الدفع لا تزال حاضرة في التعامل مع السلطة الفلسطينية وشركات الكهرباء، ويمكن النظر إلى نظام الدفع المسبق كوسيلة لتعطيل هذا الفعل الاحتجاجي المدني، وفي هذا السياق حملت مستفيدة من قرية بيتلو قضاء رام الله مسؤولية الواقع المتردي لقطاعات المياه والكهرباء، متسائلة عن معنى جباية السلطة لأثمان المياه لصالح «إسرائيل» في حين يحصل المستوطن على أضعاف حصة الفلسطيني في الضفة من المياه التي هي بالضرورة حق للفلسطينيين!^{٦٩}.

سادساً: تهديد الأمن الإنساني

على الرغم من نجاح دعاية شركات الكهرباء ومن خلفها السلطة الفلسطينية الفائلة إن نظام الدفع المسبق يساهم في تبيد الديون المتراكمة على كاهل المواطنين/ات لصالح الهيئات المحلية والشركات^{٧٠}، ويساهم في تنظيم هذين القطاعين بما فيه مصلحة المستفيد^{٧١} والهيئات المحلية، كان

٦٨ مقابلة مع السيدة في قرية الجاروشية . ٢٢ نيسان ٢٠١٢

٦٩ مقابلة مع المستفيدة في قرية بيتلو . ١٩ نيسان ٢٠١٢

٧٠ في غالبية المقابلات نفي المبحوثون أن يكون نظام الدفع المسبق خفّض قيمة استهلاكهم الشهري من الكهرباء أو ضبطه على الرغم من اتباعهم سياسات ترشيدية بسيطة داخل منازلهم وفي مشاريعهم الصغيرة، وتجدر الإشارة هنا إلى أن نسب الترشيد التي تطرح للدلالة على فعالية النظام في ترشيد استهلاك الطاقة وتقليص إهدار المياه والكهرباء؛ تقتصر على الشهور الأولى من تطبيق نظام الدفع المسبق ونظراً لجِدّة النظام على المستفيدين فإنهم يتحرّزون في الاستهلاك حتى يستكشفوا النظام بشكل أفضل، وهذا ما يفتقر مع الأشهر اللاحقة، وأشار له مبحوث من قرية بيتلو قضاء رام الله معتبراً أن الكهرباء والماء حاجات أساسية لا مجال للترشيد في استهلاكهما في ظل الشح الموجود أصلاً.

٧١ تروّج شركة كهرباء القدس على موقعها الإلكتروني لميزات نظام الدفع المسبق وتذكر منها: «قدرة المستهلك على التحكم في كميات الكهرباء، وقدرة المستهلك على الالتزام وبرمجة مواعيد الدفع، والابتعاد عن الإحراج ورسوم الفصل والوصل، وبياختصار يستطيع

هذا التنظيم في صورة أخرى له يعكس قلقا واضطرابا فالكثير من الأمور المعيشية المرتبطة بالكهرباء يتم تخفيضها إلى الحد الأدنى مع قرب انتهاء الرصيد المتوفر لدى الأسر، وبما أن الحديث يدور عن فئات تتقاضى رواتب في نهاية الشهر أو بدايته فإن نظام الحياة الاعتيادي يتأثر بشكل كبير ما يجعل الأيام الأخيرة من الشهر بمثابة مرحلة حرجة تجهد الأسر بتخطيها بالحد الأدنى من التكاليف حتى وإن كانت مهمة؛ ويؤكد مبحوث رب أسرة من ٧ أفراد في رام الله أن القلق يسود منزله في الأيام الأخيرة من الشهر ويتقلص استخدامهم للكهرباء بشكل كبير، حتى تدبير المنزل قد تؤجله زوجته لحين ملاء رصيد الكهرباء من جديد، إلى جانب التشدد في الإنارة والاكتفاء بالحد الأدنى، وهذا ما ينعكس على الأجواء في منزله فيسود غالبا جو من التوتر والقلق، فالجميع يخشون انقطاع التيار ونفاد الرصيد في البيت^{٧٢}.

وبدا واضحا أن القلق والخوف من عدم القدرة على تأمين المبالغ المالية لقيام بشحن بطاقة التعبئة حاضر بقوة في حديث المستفيدين/ات على اختلاف مستويات معيشتهم ودخلهم، فكل الحاجيات الأخرى يمكن التعامل مع نفاذها وتأجيل توفير متطلباتها حتى توفر المقابل المالي، ولكن في حالة الكهرباء والماء فلا إمكانية للتعامل مع انقطاعها عن المنزل أو مكان العمل مصدر الدخل لأصحاب المشاريع التجارية الصغيرة.

وفي حالة مبحوث من جنين أسهب في الحديث عن الضرر النفسي الذي يشعر به جراء وجود عداد الدفع المسبق في المنزل مؤكداً أنه يعاني من "قلق وارتياح وخوف دائم، هناك تهديد لعائلتي بسبب هذا العداد، وإن تم تطبيق هذا النظام للمياه سأبحث عن دولة أخرى أهاجر إليها"^{٧٣}، ويشير مبحوث من الياقون قضاء جنين إلى أن حالة من التوتر وعدم الارتياح تسود بيته في آخر الشهر دائما، ويضطره الخوف من نفاد رصيد بطاقة التعبئة إلى دفع أفراد العائلة للتوفير طوال الوقت، ويرى أن هذا الشعور غير مرتبط بتوفر المال أو عدمه بل هو حالة دائمة تسود البيت خاصة وأن الرواتب لم تعد تتنظم منذ سنوات، وقال مبحوث من طولكرم إن نظام الدفع المسبق يجعله في حالة توتر لا ينتهي وتفكير دائم بالاحتيايل على كل هذا النظام، لأنه يقيدنا ويشعرنا بالاستغلال».

يمكن القول إن عدادات الدفع المسبق تشكل اختصارا لجزء كبير من الاستغلال الذي يشعر به ذوو

المشارك أن يخطط ميزانيته للكهرباء». http://www.selco.ps/website1/selco__web/index.php?option=com_content&view=article&id=1236&Itemid=294

٧٢ مقابلة مع مستعد من مدينة رام الله بتاريخ ٢٠ نيسان ٢٠١٢

٧٣ مقابلة سابقة

الدخل المتدني والأوضاع الاقتصادية السيئة، وهذا ما بدى واضحاً في حديث مبعوث من مخيم نور شمس؛ فعند لقائه في منجرته ظل يوجّه الحديث بانفعال بانغ نحو العداد الذي يتمركز في وسط الحائط، ولم يخف رغبته العارمة بتحطيم العداد^{٧٤}، إلا أنه على حد قوله سيدفع ثمنه إن فعلها، وقالت مستفيدة من الجاروشية قضاء طولكرم بعد سردها لتفاصيل محاكمة رب أسرة اتهم بسرقة التيار الكهربائي إنها لو كانت مكانه لأحرقته نفسها كونه لم يستطع توفير الكهرباء لعائلته طوال أسبوع كامل ولم يمدّ له أي كان يد المساعدة.

سابعاً: سياسات الاحتجاج

على الرغم من حالة السخط العامة لدى كثير ممن تمت مقابلتهم تجاه واقع قطاعي الماء والكهرباء وكل ما له صلة بأشكال الاستغلال التي يتعرضون لها كما يقولون، إلا أن التحوّل إلى الاحتجاج بشكل علني واضح لم يحدث إلا في حالات قليلة، وهذا الإحجام عن الاحتجاج المباشر جاء تحت مبررات عدة منها الاقتناع بعدم جدوى أي تحرّك، والخوف من ردة الفعل من قبل الجهات الرسمية، والقلق على مستقبل التعامل مع الشركات أو الجهات المزودة بالمياه والكهرباء، وهنا يمكن رصد اغتراب آخر يعيشه الفلسطينيون في الضفة الغربية تجاه قطاعي المياه والكهرباء الحيويين، فلا يتم التعامل مع القطاعين كقطاعات عامة تقع في دائرة الفعل الاجتماعي والاحتجاج الشعبي، بل يتم التعامل مع شركات خاصة كأية شركات أخرى في ظل احتكار القطاعين ودون قدرة واضحة على المساءلة ودون توفر آليات للاعتراض والشكوى، وكان عملية تسليع الحاجات الأساسية تجري في سياق منفصل عن حركة المجتمع الفلسطيني وشروطه الاجتماعية الاقتصادية، ويتحدث مبعوث من مخيم الجلزون عن رفضه لتثبيت العداد بعد أن قام بالبناء قرب المخيم واشترط شركة الكهرباء أن يركب عداد دفع مسبق حتى يتم التمديد قائلاً: ”حاولت أن أحتج ولكن دون جدوى، وسكنت دون كهرباء وقمت بشراء مولّد، وفي نهاية المطاف اضطررت لقبول تركيب عداد دفع مسبق“.

وفي إطار ما يمكن وصفه بالاحتجاج على تسليع الخدمات الأساسية وخصخصة قطاعي الكهرباء

٧٤ في مخيم نور شمس تحدث المبحوثون بشكل حاد عن نظام الدفع المسبق لأنهم يؤكدون أنهم خدعوا من قبل لجنة الخدمات في المخيم ومن خلفها رئاسة الوزراء، فهم كما تحدث مجموعة منهم أكدوا أن لجنة الخدمات في المخيم أبلغتهم عن مكافأة مالية قدرها ٣٠٠٠ شيكل لكل من يبادر إلى تركيب عداد الدفع المسبق، وعند موافقة اللاجئيين وتركيب العدادات دون أية إشكاليات أو اعتراض، تقاضوا بأنهم تعرضوا «للخداع» كما قالوا وليلوم لم يستلم أي منهم المكافأة المالية رغم مطالباتهم المتكررة، والتي أدت بأحد المبحوثين إلى الاحتجاج لدى جهاز الشرطة بعد احتجاجه لدى البلدية على ما جرى مع اللاجئيين في المخيم، وفي المقابل رفض أهالي مخيم طولكرم تركيب عدادات الدفع المسبق وهم إلى الآن في غالبيتهم ضمن نظام الفاتورة.

والمياه تبرز واحدة من أكثر القضايا إثارة للجدل في ما يتصل بتنظيم قطاعي الكهرباء والماء، وهي ما تسميه شركات الكهرباء وسلطة الطاقة بـ "سرقة التيار الكهربائي" وتعني حصول المواطنين/ات على الكهرباء بطرق عديدة مغايرة لطريقة الشركات الاعتيادية في تزويد الكهرباء وطبعا دون مقابل يدفع للشركات، ولطالما شكّلت هذه القضية مادة الجدل والصدام الأهم بين شركة كهرباء القدس تحديداً واللاجئين في المخيمات، فهم يعتقدون بحقهم في الحصول على الكهرباء دون مقابل مادي تطبيقاً لقرار الرئيس الراحل ياسر عرفات القاضي بإعفاء المخيمات من اثمان الكهرباء^{٧٥}، وانطلاقاً من شعور بحقهم في الحصول على هذه الحاجات الأساسية مجاناً كونهم يعيشون حالة لجوء حرمتهم مقدراتهم الطبيعية بعد التشريد والنكبة. والجانب الأهم ان اللاجئيين يعتقدون بان من حقهم الاستفادة من مختلف اشكال الضرائب التي يدفعونها ولايتلقون مقابلها العديد من الخدمات من قبل الحكومة.

ويمكن النظر إلى ما تسميه سلطة الطاقة وشركة الكهرباء «سرقة للتيار الكهربائي» على أنها مقاومة بالحيلولة من خلال اتباع سياسات مختلفة لتأمين حاجات أساسية، في واقع اقتصادي متردّ، وأكد مباحث من مخيم العروب أنه يحصل على الكهرباء بطريقته الخاصة دون دفع مقابل مادي فهو يعتقد بحقه في الحصول على الكهرباء دون مقابل^{٧٦}، ورأى مباحث آخر من المخيم أيضاً أن السلطة الفلسطينية هي من دفعت اللاجئيين للتصرف بهذه الطريقة التي يراها مشروعة، ويتضح من غالبية المقابلات رفض المستفيدين/ات للسرقة من منطلق أخلاقي مع تأكيد غالبيتهم في ذات الوقت أن السلطة تتحمل مسؤولية قيام أي محتاج بالحصول على الكهرباء بطريقته وإن سمّيت «سرقة».

وفي معرض الحديث عن ما تسمى «سرقة التيار الكهربائي» تجدر الإشارة إلى ما تقوم به شركة كهرباء القدس من اللجوء لطرح لوحات دعائية ضخمة تخاطب اللوحات الجمهور الفلسطيني بشكل عام معتمدة على خطاب في ظاهرة ديني، عبر إيراد آية قرآنية أو حديث نبوي في تحريم السرقة، لتقول إن الحصول على التيار الكهربائي من خطوط التوصيل الخاصة بالشركة دون دفع المقابل المالي للشركة وبالطرق المعتمدة يسمى «سرقة للتيار الكهربائي» وتجرى عليه النصوص الدينية وحكمه التحريم، ومن الجدير بالملاحظة تلك الزيارات المتكررة لمفتي محافظة جنين ومدير الأوقاف الإسلامية في المدينة لشركة كهرباء الشمال، وفحوى الزيارات يتلخص في تأكيد المفتي محمد أبو الرب أن «دار الإفتاء أصدرت فتوى حرمت العبث بالتيار الكهربائي وسرقته وأنها عملت

٧٥ . مرجع سبق ذكره. ايداء الرياحي.

٧٦ . مقابلة في منزل المبحوث في مخيم العروب بتاريخ ١٨ نيسان ٢٠١٢

على تكريس الخطب ودروس الوعظ بهذا الشأن كما أن الوزارة - الأوقاف - حريصة على تقديم كامل الدعم للشركة كونها عصباً رئيسياً في بناء الوطن^{٧٧}، وتزغ الشركات والسلطة وذراعها الديني المؤسسي ومحاولات الفلسطينيين للحصول على التيار الكهربائي من سياقه الأعم المكوّن من قطاع خاص يتعامل مع الحاجات الأساسية كسلع يبتغى من وراء المتاجرة بها الحصول على أكبر مقدار من الربح وفق منطق السوق الذي لا يقيم اعتباراً للحاجات الإنسانية لمن يقومون «بالسرقة»، وفي هذا الإطار يبدو استجداء النصوص الدينية أقرب إلى استغلال الدين في منطق رأسمالي خالص خال من القيمة ناهيك عن الدين كمنظومة قيم وأخلاقيات، ويسقط من اعتبار شركة الكهرباء الحديث النبوي القائل: الناس شركاء في ثلاث الماء والنار والكلأ^{٧٨} وفق تعليق مبحوث من مدينة طولكرم أكد عدم ترده في «سرقة» البلدية لو تمكّن من ذلك واصفاً سلوك البلدية بأنه «سلوك شركة خاصة لا يراقب عليها أحد»^{٧٩}، ويبرر مبحوث من مخيم جنين حصول من لا يقدر على دفع أثمان الكهرباء عليها بطرق مختلفة تسميها الشركات «سرقة للتيار الكهربائي» ويرى أن المحتاج يمكن أن يفعل أي شيء وهذا ليس ذنبه، ولم يستبعد الأمر عن نفسه تحديداً^{٨٠}، وتروي مستفيدة من قرية الجاروشية في طولكرم كيف اعترف رب أسرة في القرية أمام المحكمة بسرقة التيار الكهربائي لأنه لا يملك ثمنها وأكدت أنها في حالة كهذه تعتبر السلطة الفلسطينية هي المسؤولة ولا تجوز ملاحقة المحتاجين الذين لا يقدر على توفير أثمان الكهرباء والماء.

ثامناً: المخيمات كهدف للنظام الجديد

تكشف المقابلات المعمقة التباساً في التعامل مع المخيمات والمسؤولية عن الخدمات فيها وتحديداً قطاعي المياه والكهرباء، وترى غالبية من تمت مقابلتهم أن السلطة الفلسطينية ممثلة بوزارة الحكم المحلي هي المسؤولة عن تنظيم قطاع المياه والكهرباء للمخيمات، ويرى البعض أن المسؤولية تقع على عاتق وكالة غوث وتشغيل اللاجئين، ويمكن تلمّس هذا الارتباك في أشكال الاحتجاج أو الاعتراض على سوء الأحوال المعيشية، وفي مرحلة تركيب عدادات الدفع المسبق يظهر كيف أن واقع المخيمات شكّل أزمة لدى الشركات والسلطة الفلسطينية، وفي غالب الأحيان رفض أهالي المخيمات تركيب العدادات، وتشكّل المخيمات بؤر توتر في العلاقة شركة كهرباء القدس وسلطة الطاقة والسلطة الفلسطينية بشكل عام ممثلة بالهيئات المحلية التي تزوّد المخيمات بالكهرباء والمياه، وينطلق التوتر

<http://www.nedco.ps/?page=details&newsID=97&cat=7> ٧٧

٧٨ مقابلة سابقة

٧٩ مقابلة في مكان عمل المبحوث في مخيم جنين بتاريخ ٢٢ نيسان ٢٠١٢

من قناعة لدى اللاجئين في المخيمات بحقهم في الحصول على الخدمات الأساسية دون مقابل مادي، لأنهم بالدرجة الأولى لاجئون ولأنها خدمات أساسية، ويرى مبحوث من مخيم نور شمس أن الظروف غير الطبيعية لحياة اللاجئين في المخيمات تجعل من حقهم الحصول على الكهرباء والمياه مجانا ويتابع قائلًا: "نحن لا نملك أراضي ولا أي شيء، أخرجونا من بلادنا، فليعيدونا إليها وسنعمل أي شيء ممكن ونعيش حياة كريمة"^{٨٠}، وترى سيدة تعيش في مخيم بلاطة للاجئين الفلسطينيين في الضفة الغربية أن من حق سكان المخيمات الحصول على معاملة خاصة نظرا لدور المخيمات في النضال الوطني، «فاللاجئون هم من قدموا الأسرى والشهداء»^{٨١}، ويرى مبحوث من مخيم الدهيشة قرب بيت لحم أن من حق اللاجئين الحصول على الخدمات الأساسية دون مقابل كون المخيم «عنوان لصمود الشعب الفلسطيني ولا حل للقضية الفلسطينية دون عودة اللاجئين إلى أراضيهم التي هجروا منها»^{٨٢}، وتمكن ملاحظة الاقتناع الكامل بأن الرمزية السياسية والوطنية للمخيم سبب إضافي لدعم السلطة الفلسطينية للاجئين فيه، إلا أن هذه الرمزية تبدو ملتبسة في حديث المستفيدين/ات خارج المخيم عن رأيهم في توفير الخدمات الأساسية مجاناً للاجئين، وفي ظل التسليع الذي استقر حتى لدى المواطنين/ات أصراً غالبية من تمت مقابلتهم على أهمية معاملة اللاجئين في الضفة كغيرهم، مع عديد الإشارات إلى حجم الامتيازات التي يتلقاها اللاجئون من السلطة والجهات الدولية، وهذا التصور يعبر بوضوح عن حجم التغيير الذي طال المخيم كتعبير فعلي ورمزي عن المسار التحرري للشعب الفلسطيني، وهذا ما يسقط عملياً في سياسات الهيئات المحلية للمدن التي تعتبر المخيمات بمثابة أحياء تابعة للمدينة يسري عليها ما يسري على الأحياء الأخرى، وفي هذا السياق يبرز الجهد الدؤوب لتطبيق نظام الدفع المسبق في المخيمات كونها نقاط التوتر الدائم في هذه القضية وصاحبة أكبر حجم ديون كما تقول شركات الكهرباء والهيئات المحلية.

وفي ضوء الخطاب المعتمد لدى شركات الكهرباء والذي يبرز المخيمات كنقاط توتر ورفض للدفع ومسبب رئيس للمديونية العالية على حساب الشركات لصالح «إسرائيل»، ويعبر المدير التنفيذي لشركة كهرباء القدس بوضوح عن هذا الحال بقوله إن في محيط امتياز الشركة التي تغذي محافظة رام الله والقدس وبيت لحم وأريحا بالكهرباء ١٢ مخيماً، ونسبة التحصيل منها فقط ١٥٪ من قيمة استهلاكها الشهري موضحاً أن العدادات تسجل استهلاكاً بقيمة ١٠ مليون شيقل و٧ مليون تتم

٨٠ مقابلة سابقة

٨١ مقابلة في مكان عمل المبحوثة من مخيم بلاطة بتاريخ ٢٢ نيسان ٢٠١٢

٨٢ مقابلة سابقة

سرقتهأ خارج الساعة، ويصل مجموع الديون على هذه المخيمات لحوالي ١٨٠ مليون شيقل، ويصل عدد المشتركين فيها إلى ١٢ ألف مواطن، وتشكل ٤٠٪ من ديون المشتركين البالغ عددهم ٢٣٠ ألف مشترك، ويشدد العمري على أهمية تفعيل القضاء وتفعيل دور الأجهزة الأمنية «لضمان محاربة ظاهرة السرقة، مشيراً إلى أن المناطق الواقعة ضمن تصنيف «ج» ما زالت تشكل مشكلة حقيقية في الجباية وفي التطوير»، ومن هنا يتضح أن وراء السعي الدؤوب الحاصل نحو الدفع المسبق إنما هو لضبط المخيمات وتنظيمها وتكبييل حالة التمرد الدائمة، ويمكن بالحد الأدنى من الجهد ملاحظة أن الأمر لا يقتصر على تحصيل ديون مستحقة لشركة الكهرباء وبرعاية السلطة الفلسطينية، بل يمتد ليشكل مرحلة جديدة من الضبط «الناعم» - في ظاهره - للفلسطينيين يقوم على ترسيخ مفردات النظام والانضباط والترتيب والالتزام، ونقل أدوات الضبط والسيطرة من كونها فعلاً خارجياً يمارس على الفلسطيني، لتصبح فعلاً داخلياً يمارسه الفلسطيني، وكيف الحال إن كان مرتبطاً بمواد الحياة الأساسية كالياه والكهرباء، وببساطة يمكن الخلوصل إلى أن المخيمات كونها رمزا للتمرد والاحتجاج في السياق الوطني هي بالضرورة اليوم خطل المواجهة الأخير مع النظام الجديد الذي لا يألوا القائمون عليه جهدا في فرضه بكل الوسائل الممكنة وبتقنين وتنفيذ من السلطة الفلسطينية.

خاتمة

انطلاقاً من وعي غالبية من تمت مقابلتهم/هن أن السلطة الوطنية الفلسطينية إنما وجدت لتعزيز صمودهم على أرضهم بعد تعثر المسار السياسي الرامي إلى إنشاء دولة فلسطينية، بدا واضحاً أن هذه الغاية من وجود السلطة تتزعزع يوماً بعد يوم، وذلك ناتج عن جملة سياسات اقتصادية واجتماعية تنتهجها السلطة أو تقبل بها كاشتراطات "إسرائيلية" أو دولية وبالتحديد وفي ظل سير السلطة في مسار خصخصة القطاعات العامة وتسليح الحاجات الأساسية تتنفي عنها غاية دعم الفلسطيني وتعزيز صموده، وتتزايد القناعة وتعمق بأن السلطة قبلت بدور المنظم الضابط للفلسطينيين في الضفة دون جعل حاجاتهم ومقومات حياتهم الكريمة ضمن أولوياتها الأساسية

فمن خلال البحث في نظام الدفع المسبق في قطاعي المياه والكهرباء أن تلقي الضوء على جزء أساسي من مسار اقتصادي اجتماعي أمني يفرض على الفلسطينيين ويغير بشكل بنوي واقعهم في الضفة الغربية لصالح اعتبارات غير مرتبطة بمصالحهم ومشروعهم الوطني، وفي ظل واقع متسارع من المخططات التي باتت وقائع تؤثر في حياة الفلسطينيين وعلاقتهم بالسلطة ومواردهم وحاجاتهم، كان لا بد من التوقف عند حجم الضرر الاقتصادي والإنساني الذي يطال الفقراء بدايةً ومن ثم مجمل الفلسطينيين في الضفة نتيجة تطبيق نظام الدفع المسبق في القطاعات الأساسية كالمياه والكهرباء، والتنويه بالتداعيات الفعلية للتوجه غير المضبوط نحو الخصخصة وتبني سياسات نيوليبرالية في واقع يفتقر إلى أبسط مقومات هذه النظم الاقتصادية كحرية حركة البضائع والأفراد ناهيك عن كل المبررات الواقعية لرفض هذه السياسات لما فيها من ظلم وإجحاف لمن يقعون في أدنى الشرائح الاجتماعية تبعاً لتردي حالتهم الاقتصادية، ولما فيها من ضرر على مجتمع يقبع تحت شرط استعماري مركّب ويخوض مساراً نحو التحرر.

وحملت الدراسة إلى جانب تحليل السياسات الواقعة تصوراً عن مسار الخصخصة والتسليح في المراحل المقبلة من خلال المقدمات الضرورية لمتابعة هذا المسار الخطير في الحالة الفلسطينية، ويمكن القول إن فرض هذا المسار باشتراطات دولية وكجزء من رؤية لضبط الفلسطينيين ماض بقوة وكل ذلك يوافق بصمت الفصائل الفلسطينية وغياب فاعل للأوساط النقابية والأهلية إلا ما ندر، ولا يكاد يسمع إلا صوت الفقراء والمهمشون يشكون أو يمارسون احتجاجاً بأساليبهم البسيطة بدفع من شعور بحقوقهم الأساسية وشعور أقسى بالظلم والإجحاف.

التوصيات

- يجب أن يتساوى جميع الفلسطينيين في الحصة المائية وعلى قدم المساواة بين الأغنياء والفقراء، بين المدينة والقرية، فهناك بعض التجمعات الغنية مثل رام الله تحصل على 5-10 أضعاف حصة المياه (للاستخدامات المنزلية) عن التجمعات المحلية النائية والضعيفة والفقيرة (جنوب الخليل، ووادي الأردن).
- إعادة الاعتبار لخدمات الماء والكهرباء كحقوق أساسية (اقتصادية واجتماعية وسياسية) لكل مواطن، وإفراجها من المضمون السلعي الذي صبغتها بها سياسات الحكومة الفلسطينية وشركات القطاع الخاص.
- ضمان هذا الحق من المحتل أولاً، والذي يتمتع بالسيطرة على الموارد المائية والطاقة، ولا يسمح للفلسطيني بالحصول على حقوقه غير القابلة للتفاوض في هذا المجال، بهذا يظهر التضال في هذا الجانب مزدوجاً ضد سياسات الاحتلال من جهة، وضد سياسات السلطة والقطاع الخاص من جهة أخرى والتي تحد من إمكانية حصول المواطن على حقوقه الأساسية في هذه المجالات، وبالتحديد سياسات الدفع المسبق، بذلك يقع العائق على المؤسسات النقاوية والعمالية، ومؤسسات المجتمع المدني، وجمعيات حماية المستهلك، لتكوّن جبهة مضادة لهذه السياسات التي تحد من وصول المواطنين/ات إلى حقوقهم الأساسية في هذه المجالات، وأن تعمل على تأطير الأفراد في خطوات احتجاجية ضد هذه السياسات.
- تنظيم حملة توعية للمواطنين في مجال حقوقهم الأساسية في قطاعي الماء والكهرباء، وفضح سياسات "التسليح" والخصخصة التي تقوم بها السلطة الفلسطينية والقطاع الخاص في هذا المجال.
- ضمان حق المناطق الفقيرة والمهمشة وبالتحديد في المخيمات، من الحصول على خدمات المياه والكهرباء، على الأقل كمقابل بسيط للضرائب المباشرة وغير المباشرة التي تدفعها المخيمات دون أن تحصل على خدمات بالمقابل من السلطة الفلسطينية.
- إعادة خدمات قطاعي الكهرباء والماء الى القطاع العام ومسؤوليته عنها، مع ضمان إعادة النظر في التشريعات التي صدرت في هذا المجال والتي تعطي امتيازات مطلقة لشركات القطاع الخاص.

- على المجالس المحلية كمزودة لخدمات المياه والكهرباء ان لا تقوم بقطع التيار او المياه عن المستفيدين بحجة عدم السداد ، نظرا لكونها المسؤؤل عن تقديم مثل هذه الخدمات لهم، وهذا جزء من واجباتها.
- مراقبة عمل القطاع الخاص وبالتحديد الشركات المزودة للكهرباء والماء، لضمان عدم انتهاكها لحقوق المواطنين/ات بقطع الخدمة عنهم لاسباب عقابية تتمثل في عدم السداد كحجة.
- عدم ربط خدمات الماء والكهرباء بخدمات اخرى تقدمها البلديات اذ يتم خصمها من المواطنين/ات من ثمن التيار الكهربائي او المياه. بالاضافة الى ضرورة عدم فرض اشتراطات مسبقة كبراءة الذمة من الهيئات المحلية.

المراجع والمصادر

- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠١١. مسح الطاقة المنزلي: (كانون ثاني، ٢٠١١) النتائج الأساسية. رام الله - فلسطين.
- السلطة الوطنية الفلسطينية، وزارة التخطيط والتنمية الادارية. خطة الاصلاح والتنمية ٢٠٠٨-٢٠١٠.
- السلطة الوطنية الفلسطينية، وزارة التخطيط والتنمية الادارية. خطة التنمية الوطنية (٢٠١١-٢٠١٣) إقامة الدولة وبناء المستقبل.
- السلطة الوطنية الفلسطينية رئاسة مجلس الوزراء. التقرير الربعي الأول السنة الثانية ١٦ حزيران- ١٦ ايلول ٢٠٠٨.
- الجمعية العامة. ”الصكوك الدولية لحقوق الإنسان“. المجلد الأول. تجميع للتعليقات العامة والتوصيات العامة التي اعتمدها هيئات معاهدات حقوق الإنسان.
- آيات حمدان. خدمات الشؤون الاجتماعية الواقع والتأثير. مركز بيسان للبحوث والانماء: رام الله، ٢٠١٢.
- إياد، الرياحي. ”بعد عامين من خطة الاصلاح والتنمية: الفقراء ما زالوا يدفعون الثمن“. ملحق بدائل، العدد الرابع، ٢٠١٠.
- جيمس، سكوت. المقاومة بالحيلة: حين يهمس المحكوم وراء ظهر الحاكم. (ترجمة ابراهيم العريس). الفارابي: بيروت، ١٩٩١.
- مراد ياسين. ”عدادات الدفع المسبق في بؤرة الجدل مجددا“. حياة وسوق. العدد ٥٠، ٢١ نيسان ٢٠١٢.
- المواقع الاليكترونية:
- شبكة فلسطين الاخبارية. ”حماية المستهلك تطالب الجمهور برفض قرار كهرباء الخليل بتركيب عدادات الدفع المسبق“.

- <http://arabic.pnn.ps/index.php/local/7901>
- كهرباء الجنوب. ”عدادات التوفير“.
- http://www.selco.ps/website1/selco__web/index.php?option=com__content&view=article&id=1236&Itemid=294
- بلدية نابلس. ”شركة كهرباء الشمال . . . عمل مستمر“
- http://www.nablus.org/content.php?id__csub=87&id__csubsub=456&id__itemcontent=6
- شبكة فلسطين الاخبارية. حماية المستهلك تطالب الجمهور برفض قرار كهرباء الخليل بت تركيب عدادات الدفع المسبق
- <http://arabic.pnn.ps/index.php/local/7901>
- جريدة القدس. ”العمري: تمديد فترة تسديد الفواتير وخفض أسعار تمديدات الكهرباء قريبا“ ٢٠١٢/٠٣/٢٥
- <http://www.alquds.com/news/article/view/id/343603>
- شركة توزيع كهرباء الشمال. ”أكدت حرمة العبث بالتيار الكهربائي... أوقاف جنين تبحث سبل التعاون مع كهرباء الشمال“.
- <http://www.nedco.ps/?page=details&newsID=97&cat=7>



أيار 2012

جميع الحقوق محفوظة ©

شبكة المنظمات الأهلية، مركز بيسان للبحوث والانماء

2012

©Copyright

The Palestinian Non-Governmental Organizations Network (PNGO)

Bisan Center for Research and Development

2012

مركز بيسان للبحوث والانماء

رام الله - فلسطين

عمارة النهضة، الماصيون، ص.ب 725، رام الله

هاتف: 022087839 فاكس: 022987835

البريد الإلكتروني: bisanrd@palnet.com

الصفحة الإلكترونية: www.bisan.org

شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية

رام الله - فلسطين

عمارة صابات، ط 1، الماصيون، ص.ب. 2232، رام الله

هاتف: 022975320 فاكس: 022950704

البريد الإلكتروني: pngonet@pngo.net

الصفحة الإلكترونية: www.pngo.net